جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق

بعنوان :

# دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية

## ( دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالجنوب الشرقي للجزائر خلال شهر مارس 2018 )

من إعداد الطالبة : صدوقي صفية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2018/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ/ حفصي رشيد..... (أستاذ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة).....رئيسا

الأستاذ/ قوجيل محمد..... (أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) ..... مشرفا

الأستاذة/ قمو أسية.....(أستاذ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) ..... مناقشا

السنة الجامعية : 2017-218

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق

بعنوان :

# دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية

## ( دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإقتصادية بالجنوب الشرقي للجزائر خلال شهر مارس 2018 )

من إعداد الطالبة : صدوقي صفية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2018/05/23

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ/ حفصي رشيد..... أستاذ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.....رئيسا

الأستاذ/ قوجيل محمد..... أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ..... مشرفا

الأستاذة/ قمو أسية..... أستاذ مساعد بجامعة ورقلة ..... مناقشا

السنة الجامعية : 2017-218

# الاهداء

إلى سر سعادتي ونبض قلبي إلى التي هيأت لي اسباب النجاح أمي العزيزة

إلى سندي أبي الغالي حفضه الله

إلى إخوتي كل باسمه

إلى كل العائلة

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث المتواضع ولو بكلمة طيبة.

# الشكر

احمد الله حمدا كثيرا على منحي القدرة على إنجاز هذا البحث المتواضع

وأتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ محمد قوجيل

كما أتقدم بالشكر إلى جميع الاساتذة الذين قدمو لنا التوجيهات خلال فترة انجاز هذا العمل

وكل موظفي مؤسسات محل الدراسة على تقديمهم المساعدة والتسهيلات في انجاز هذا البحث المتواضع.

**ملخص** :

تعتبر المراجعة من بين أهم الآليات التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها والتحكم في أداءها التسييري، من خلال إبراز الدور الرقابي الذي تلعبه هذه الأخيرة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية ومن أجل ذلك حاولنا في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية : إلى أي مدى تساهم المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية؟ فقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بدراسة نظرية وتطبيقية للموضوع من خلال عرض أهم المفاهيم الخاصة بالمراجعة الداخلية والخارجية ومخاطرها، وفي ما يخص الجانب التطبيقي قمنا بتصميم استبيان وتوزيعه على عينة من المؤسسات الاقتصادية والذي تم معالجته بوساطة البرنامج الإحصائي spss ومختلف الأدوات الإحصائية، وذلك بقصد معرفة آراءهم حول هذا الموضوع حيث توصلنا إلى أن :

وضيفة المراجعة الداخلية بمنهجيتها وبخطواتها المتبعة داخل محيط المؤسسة الاقتصادية تساهم في تقليل من المخاطر الناتجة عن المراجعة الخارجية.

الكلمات المفتاحية : مراجعة داخلية، مراجعة خارجية، مخاطر المراجعة، المؤسسة الاقتصادية، الجزائر.

**Abstract**

The review is considered among the most important tools that help your organization reach its goals and control its managerial performance, by highlighting the supervisory role played by the review, so the aim of this study is to clarify the role of internal audit in reducing the risk of external audit .Thus, we have attempted in this study to tackle the following problem: To what extent internal audit contributes in reducing the risk of external audit? To find an answer for the proposed problem we have done a theoretical and practical study of the topic by demonstrating the most important concepts of internal and external audit and its risk, in regards to the practical side we have designed and distributed a questionnaire of some economic foundations that we have taken as an example. In order to find out their views on this topic wherein we concluded that:

The internal audit function -methodology and its pursued steps within the environment of the enterprise- reduces risks caused by external audit.

Keywords: internal audit, external audit, audit risk, economic company.

# قائمة المحتويات


| البيان | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء ..... | - |
| الشكر ..... | - |
| ملخص الدراسة ..... | V |
| قائمة المحتويات ..... | VI |
| قائمة الجداول ..... | VII |
| قائمة الأشكال ..... | VIII |
| قائمة الملاحق ..... | IX |
| قائمة الرموز والاختصارات ..... | X |
| مقدمة ..... | أ |
| ***الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية حول المراجعة والمخاطر المتعلقة بها*** | |
| المبحث الأول : الإطار النظري للمراجعة ..... | 3 |
| المبحث الثاني : الدراسات السابقة ..... | 21 |
| ***الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لعينة من المؤسسات الإقتصادية بالجنوب الشرقي*** | |
| المبحث الأول : طريقة وأدوات الدراسة ..... | 26 |
| المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها..... | 31 |
| الخاتمة ..... | 49 |
| المراجع ..... | 53 |
| الملاحق ..... | 57 |
| الفهرس ..... | 67 |

## قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | معايير المراجعة الداخلية | 09 |
| 2-1 | التمييز بين المراجعة الخارجية والداخلية | 13 |
| 1-2 | مقياس معامل الفاكرونباخ لعينة الدراسة | 28 |
| 2-2 | مقياس الإجابة على بنود الاستبيان وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي | 29 |
| 3-2 | معايير تحديد الاتجاه | 29 |
| 4-2 | الاستمارات الموزعة على أفراد العينة | 30 |
| 5-2 | توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر | 31 |
| 6-2 | توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي | 32 |
| 7-2 | توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الممارسة | 33 |
| 8-2 | توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية | 34 |
| 9-2 | النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الأول | 35 |
| 10-2 | النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الثاني | 37 |
| 11-2 | النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الثالث | 39 |
| 12-2 | النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الرابع | 40 |
| 13-2 | العلاقة الارتباطية بين محاور الاستبيان ( معامل سبيرمان) | 43 |

## قائمة الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **الشكل رقم 2–1** | متغيرات الدراسة | **26** |
| **الشكل رقم 2–2** | تمثيل عينة الدارسة حسب متغير العمر | **31** |
| **الشكل رقم 2–3** | تمثيل عينة الدارسة حسب متغير المستوى العلمي | **32** |
| **الشكل رقم 2–4** | التمثيل البياني أفراد العينة حسب الوظيفة الممارسة | **33** |
| **الشكل رقم 2–5** | التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الخبرة المهنية | **34** |

# قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| الملحق رقم (01) | استمارة استبيان | **57** |
| الملحق رقم (02) | قياس ثبات أداة الدراسة (ألفا كرونباخ) | **62** |
| الملحق رقم (03) | أفراد العينة حسب متغير العمر | **62** |
| الملحق رقم (04) | أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي | **62** |
| الملحق رقم (05) | أفراد العينة حسب متغير الوظيفة | **62** |
| الملحق رقم (06) | أفراد العينة حسب متغير الخبرة | **63** |
| الملحق رقم (07) | الجداول التكرارية للمحار الاستبيان | **63** |
| الملحق رقم (08) | العلاقة الإرتباطية بين محاور الاستبيان | **64** |

## قائمة الرموز والاختصارات

| الاختصار/الرمز | الدلالة بالغة الأجنبية | الدلالة باللغة العربية |
|---|---|---|
| **AAA** | AMERICAN ACCOUNTIN ASSOCICATION | لجان جمعية المحاسبة الأمريكية |
| **IFACI** | INSTITUT Français de l'Audit et du Contrôle Internes | المعهد الفرنسي للمراجعين والمراقبين الداخلين |
| **AICPA** | AMERICAN INSTITUTE OF CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS | مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية |
| **ISA 401** | International Standard on Auditing | المعيار الخاص بالتدقيق في ظل بيئة نظم للمعلومات الإلكترونية |
| **SNVI** | Société nationale des véhicules industriels | المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية |
| **SPSS** | Statistical Package for the Social Sciences | برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية |

# مقدمة

**توطئة :**

شهدت مهنة المراجعة تطورات على مختلف الأصعدة وقد صاحب هذا التطور كبر حجم المؤسسات الاقتصادية وتعقد وتنوع مختلف نشاطاتها بالإضافة إلى ضخامة الوسائل المادية والبشرية المستخدمة، وفي ظل هذه التطورات أصبح من الضروري وجود وظيفة المراجعة الداخلية والتي من شأنها أن تحد من الممارسات غير المنظمة في بيئة اقتصادية يسودها نوع من التعقيد وتعتبر هذه الأخيرة من الوظائف حديثة النشأة في المؤسسات الجزائرية نضرا لوجود تبعية للمؤسسة الأم.

فالمراجعة الداخلية و المراجعة خارجية هما وضيفتين مهمتين تتمتعان بخصائص تميزهما عن باقي الوظائف حيث يقومان بفحص مختلف الحسابات والعمليات في المؤسسة، ولكي تكون مهنة كل من المراجع الداخلي والخارجي أكثر ثقة ومصداقية وجب على كل منهما الاستفادة من عمل الآخر.

وبالنظر لما تتميز به مختلف الحسابات والعمليات في المؤسسة من تعقيد فمن الممكن وقوع المراجع الخارجي في العديد من الأخطاء والمخالفات التي قد تغير من قرارات المسيرين وتعرقل من سيرورة العمل داخل المؤسسة.
فمن هنا نطرح التساؤل التالي :

**إلى أي مدى تساهم المراجعة الداخلية في التقليل من مخاطر المراجعة الخارجية في المؤسسات الإقتصادية ؟**

من خلال هذه **الإشكالية** يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1-في ما تتمثل مخاطر المراجعة الخارجية وما هي العوامل المتسببة في حدوثها في المؤسسات المدروسة ؟

2-ما مدى فعالية المراجعة الداخلية في تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها ؟

3-ما هي طبيعة العلاقة بين المراجعة الداخلية والخارجية في المؤسسات المدروسة ؟

**2-فرضيات البحث** : بهدف الإجابة على الإشكالية البحث نقترح الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : تتمثل العوامل التي تتسبب في وجود مخاطر المراجعة الخارجية ضعف نظام الرقابة الداخلي، طبيعة المؤسسة محل المراجعة، وكذلك المراجع القائم بعملية المراجعة.

الفرضية الثانية : تؤدي فعالية المراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية.

**الفرضيات الجزئية الناتجة عنها :**

1-تؤدي فعالية المراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل المخاطر الملازمة.

2-تؤدي فعالية المراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الرقابة.

3-تؤدي فعالية المراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الاكتشاف (مخاطر الأخطاء الجوهرية).

الفرضية الثالثة : توجد علاقة تنسيق وتعاون بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في المؤسسات المدروسة.

## 3-أسباب اختيار الموضوع :

-طبيعة التخصص؛

-التحسيس بأهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

- الرغبة في دراسة الموضوع.

## 4-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

-محاولة تحديد الإطار النظري للمراجعة بصفة عامة وإبراز المخاطر الناتجة عنها؛

- إبراز الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية للتقليل من مخاطر المراجعة الخارجية؛

-إبراز العلاقة بين المراجعة الداخلية ومخاطر المراجعة الخارجية.

## 5-أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعاجل موضوعا يعتبر من أهم المواضيع لما تحضاه المراجعة الداخلية باهتمام العديد من الباحثين في المجال بالإضافة إلى كون مخاطر المراجعة من المواضيع الهامة والتي لابد من معالجتها والتعريف بأهميتها للوصول للأهداف التي تسعى إليها المؤسسة الاقتصادية.

## 6-حدود البحث :

**الإطار المكاني**: ترتبط هذه الدراسة بواقع الجزائر من خلال دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الجنوب الشرقي في ولايتي ورقلة واليزي.

**الإطار الزماني**: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة خلال فترة شهر مارس 2018.

## 7-منهجية البحث والأدوات المستخدمة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين مختلفين متمثلين في :

بالنسبة للجزء النظري استخدمنا المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المعلومات من مختلف المجلات والكتب والدراسات السابقة التي تناولت جزءا من الموضوع، أما بالنسبة للجزء التطبيقي استخدمنا المنهج (التحليلي) دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإقتصادية حيث تمت المعالجة باعتماد على استبيان يتضمن مجموعة الأسئلة لمساعدتنا في الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للموضوع، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائيspss20.

## 8-صعوبات البحث :

- صعوبة الحصول على موافقة من طرف بعض المؤسسات لإجراء الدراسة الميدانية.

## 9-هيكل البحث :

للإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة اعتمدنا إلى تقسيم الدراسة إلى فصلين حيث تطرقنا في الفصل الأول للإطار النظري العام للمراجعة الداخلية والخارجية وإلى مخاطر المراجعة وهو مقسم إلى مبحثين المبحث الأول : الإطار النظري للراجعة والمخاطر المتعلقة بها، أما المبحث الثاني فهو خاص بالدراسات السابقة، و أما الفصل الثاني فكان يخص الجانب التطبيقي أو الميداني للموضوع حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين المبحث الأول تناولنا فيه الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة، أما المبحث الثاني فكان خاص بمناقشة وتحليل نتائج الدراسة.

# الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للمراجعة والمخاطر المتعلقة بها

**تمهيد :**

تحظى وظيفة المراجعة أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة ومستخدمي القوائم المالية وذلك لمساعدتهم على اتخاذ مختلف القرارات الإدارية، من خلال تسهيل الرقابة و متابعة أداء مختلف الفاعلين داخل المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

فالمراجعة سواء كانت داخلية أو خارجية ترتكز كغيرها من الوظائف على جملة من المفاهيم و الإجراءات التي تعتبر أساس لنجاح وضيفة المراجعة، فظهور هذين النوعين من المراجعة كان نتيجة لمختلف التطورات التي شهدها المجتمع وتطور مختلف احتياجاته من بيانات ومعلومات وكذا كبر حجم المؤسسات الاقتصادية.

فمن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق بشكل أكثر تفصيلا إلى كل ما سبق من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار النظري للمراجعة و المخاطر المتعلقة بها؛

المبحث الثاني : الدراسات السابقة.

## المبحث الأول : الإطار النظري للمراجعة والمخاطر المتعلقة بها

تحظى المراجعة الخارجية اهتمام العديد من الأفراد سواء كانوا ملاك في المؤسسة الاقتصادية أو مستخدمي القوائم المالية نظرا لأهميتها.

### المطلب الأول : ماهية المراجعة الخارجية

سنتناول في هذا المطلب أهم المفاهيم الخاصة بالمراجعة الخارجية.

**الفرع الأول :مفهوم المراجعة الخارجية**

**أولا : تعريف المراجعة الخارجية**

**أ– تعريف المراجعة :**

عرفت إحدى لجان الجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) "المراجعة على أنها عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم إيصال نتائج ذلك إلى الأطراف المستفيدة".[1]

**ب– تعريف المراجعة الخارجية**

تعددت التعاريف للمراجعة الخارجية نذكر منها :

**تعرف على أنها** :" المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المنشأة أو الشركة، حيث يكون مستقلا عن إدارة المنشأة."[2]

**وتعرف المراجعة الخارجية على أنها** : "عملية منظمة يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي مهني في مجموعة من القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة مع تواصل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام." [3]

**وعرفت أيضا بأنها** : "عملية فحص لمجموعة من المعلومات، يقوم هذا الاستقصاء بهدف التحقق من سالمة القوائم المالية وفقا لمجوعة من المعاير الموضوعة والتي تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلى أطراف المعنية لمعاونتها في الحكم على مدى جودة ونوعية هذه المعلومات و تحديد الاعتماد على تلك القوائم."[4]

---

[1] حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ضل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2002-2003،ص12

[2] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002،ص30

[3] عبد الفتاح محمد صحن، وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص7

[4] أحمد نور وآخرون، **مراجعة الحسابات**، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 2007، ص6

**ثانيا : خصائص المراجعة الخارجية :**

تتمثل خصائص المراجعة الخارجية في الآتي :[1]

– المراجعة عملية منتظمة ؛ أي أن اختبارات المراجع تعتمد على تخطيط مسبق متمثل في برنامج موضوع ومضبوط لعملية المراجعة؛

– ضرورة الحصول على قرائن وأدلة إثبات وتقديمها بطريقة موضوعية؛

– تشتمل على إبداء رأي فني محايد، الأمر الذي يتطلب وضع مجموعة من المعايير تستخدم كأساس للتقييم الرأي؛

– إيصال نتائج الفحص والدراسة إلى الأطراف المعينة.

**الفرع الثاني : أهداف ومنهجية تنفيذ المراجعة الخارجية**

سنتناول في هذا الفرع الأهداف التي تسعى إليها المراجعة الخارجية بالإضافة إلى الخطوات المتبعة في تنفيذها

**1–أهداف المراجعة الخارجية**

تتمثل أهداف المراجعة الخارجية فيما يلي :[2]

– مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛

– التأكد من صحة عمل الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية؛

– دارسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي و الإجراءات الخاصة هبا لأن مراجعة الحسابات تبدأ بالتأكيد من صحة هذه النظم.

**2– منهجية تنفيذ المراجعة الخارجية :**

لكي ينفذ المراجع الخارجي المهام المرتبطة بعملية المراجعة لابد من اتبع خطوات ممنهجة لتفادي مختلف الأخطاء والانحرافات التي تعرقل سير العمل، وتتمثل هذه الخطوات في :

**1–2–الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة**

[3]قد يظن البعض أنه بإمكان المراجع الخارجي فحص حسابات المؤسسة حقل الدراسة مباشرة أي فهمها والحكم عليها. لكن، كيف يتسنى له ذلك، مهما كانت تجربته وكفاءته، أي الحكم على المنتج النهائي المتمثل في القوائم المالية، إذا لم يجمع مؤشرات، في هذه المرحلة، وجهله لحقائق تقنية، تجارية، قانونية، ضريبية واجتماعية حول المؤسسة التي ينوي مراجعتها؟ لن يتمكن مثلا من مراقبة وتقييم المخزون بشتى أنواعه إذا كان يجهل خطوات الإنتاج. ولن يتمكن من إعطاء رأي صائب حول أخطار المؤسسة والمؤونات المكونة لمواجهتها إذا لم يتعرف على أخطار هذه الأخيرة، قيودها وعملياتها. ولن يتمكن من حكم صحيح إذا كان على جهل بالقطاع الذي تنتمي

[1] محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص7–8

[2] لندة قداري، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مذكرة ماستر غير مشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014–2015، ص13

[3] محمد بوتين، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية–الجزائر، ص20

إليه، قوانينه، ومعاييره المقارنة ما بين مؤسساته.

**2-2- فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية:**

تتطلب معايير المراجعة الدولية مع المراجع أن يحصل على فهم كاف للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية والمخاطر المتعلقة بتخطيط وترتيب عمليات التشغيل، ويسعى المراجع إلى تحقيق هدفين من فحصه وتقديمه لنظام الرقابة الداخلية هما:

- تحديد أساليب الرقابة التي يمكن الاعتماد عليها (حتى يستطيع أن يحدد طبيعة وتوقيت ونطاق الاختبارات الأساسية

للمراجعة).

- كذلك اكتشاف مواطن الضعف الجوهرية في النظام التي يجب إبلاغها لإدارة المؤسسة[1]

**2-3-فحص الحسابات والقوائم المالية: دراسة ميدانية بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة**

تشمل هذه المرحلة فحص حسابات المؤسسة وهذا حسب الأهمية النسبية لكل حساب، وكذلك فحص القوائم المالية لوحدة واحدة من حيث الشكل والمضمون وتشمل ما يلي :[2]

**أ- فحص الحسابات:**

إن الهداف من هذه المرحلة هو جمع الأدلة والقرائن الكافية التي تسمح للمراجع بإبداء رأيه حول الحسابات السنوية.

**ب-فحص القوائم المالية لوحدة واحدة:**

إن تقييم نظام الرقابة الداخلية والمراقبة حساب بحساب، ليس كاف بالنسبة للمراجع لإبداء رأي فني حول القوائم المالية كوحدة واحدة، وبالتالي هنا المرجع ملزم بإجراء فحص تحليلي للحسابات السنوية والذي يعطيه الاقتناع بأنها تعبر بطريقة صحيحة ومنظمة عن وضعية المؤسسة ونتيجة أعمالها.

**2-4-أعمال نهاية المهمة وتحرير التقرير النهائي:**

قبل إصدار تقديره النهائي لمهمة المراجعة، يقوم المراجع بعدة أعمال خاصة بنهاية المهمة والتي تسمح له بالتأكد من أنه لم يفعل أي مرحلة مهمة أثناء عمله، وبعدها يقوم بتجميع نتائج الرقابات التي قام بها، وفي الأخير يقرر طبيعة الرأي الذي يصدره على القوائم المالية كوحدة واحدة.[3]

---

[1] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمرجعة الخارجية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009-2010، ص 76

[2] نور الهدى بلعمري، **دور المراجعة الخارجية في تقييم نظام الرقابة الداخلية،مذكرة ماستر (غير منشورة)، جامعة بسكرة، ص23**

[3] نفس المرجع، **ص24**

## المطلب الثاني : ماهية المراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية من الوظائف الأساسية داخل المؤسسة، التي تساعد الإدارة على كشف مختلف الانحرافات والأخطاء التي قد يقع فيها المسير أو الموظف بالمؤسسة، حيث سنتناول في هذا المطلب مختلف المفاهيم الخاصة بالمراجعة الداخلية، وبمنهجية القيام بها.

### الفرع الأول : مفهوم وأنواع المراجعة الداخلية

تعددت التعاريف للمراجعة الداخلية لما تكتسيه من أهمية بالغة حيث تعتبر احد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية في المؤسسة.

**أولا : مفهوم المراجعة الداخلية**

**أ – تعريف المراجعة الداخلية**

**تعريف معهد المراجعين الداخليين** : "المراجعة الداخلية نشاط محايد موضوعي مطمئن واستشاري يصمم بهدف رفع قيمة عمليات المنشأة وتحسينها. فهي تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال مدخل منتظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة مخاطر الإدارة والرقابة والتحكم".[1]

**تعريف المعهد الفرنسي للمراجعين والمراقبين الداخلين (IFACI)** :" المراجعة الداخلية هي فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف المديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة. هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة و مستقلة عن باقي المصالح الأخرى. إن الأهداف الرئيسية للمراجعين الداخلين في إطار هذا النشاط الدوري، هي إذن تدقيق الطيبة فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة و مناسبة". [2]

**وتعرف المراجعة الداخلية على أنها** :" وظيفة تحقيق وتقييم للرقابة الداخلية للممارسة في المؤسسة بصفة دورية ومن طرف شخص معين، وهذا من أجل مساعدة المسؤولين للقيام بأعمالها على أكمل وجه".[3]

ومن خلال التعاريف السابقة للمراجعة الداخلية نستخلص مايلي :

- المراجعة الداخلية هي وظيفة من وظائف المؤسسة، أي يقوم بها شخص من داخل المؤسسة؛
- تكون بشكل دوري؛
- هي عنصر من عناصر الرقابة الداخلي؛
- هي وضيفة مستقلة في المؤسسة لكن هذه الاستقلالية نسبية وليست مطلقة؛

**ثانيا : أنواع المراجعة الداخلية**

تنقسم المراجعة الداخلية إلى نوعين أساسين هما :

---

[1] سناء محمد بدران، **المراجعة المتقدمة**، الجزء الثاني، كلية التجارة –جامعة بنها، مصر، ص133-134

[2] محمد بوتين، **مرجع سبق ذكره**، ص06

[3] نجيبة بن مسعود، **مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين النظام المعلومات المحاسبي**، شهادة ماستر، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص17

- ✓ المراجعة المالية؛
- ✓ مراجعة الإنتاج والكفاءة؛

**أ-المراجعة المالية** : يقصد بالمراجعة المالية التحقق من مدى التزام المسئولين عن تنفيذ أنشطة الشركة بتطبيق السياسات ولوائح والإجراءات المالية والإدارية التي اعتمدتها الإدارة العليا للشركة كأسلوب لأداء الأعمال المالية ثم التقرير بدرجة الالتزام بها، هذا إلى جانب التأكد من صحة البيانات والتقارير المالية المعدة بواسطة إدارات الشركة والتي يتم رفعها إلى الإدارة العليا للشركة بغرض بث الثقة فيما تضمنته تلك التقارير من بيانات وبما يساعد على اتخاذ القرارات استنادا إليها.[1]

**ب-مراجعة العمليات والكفاءة والفعالية** :

يسعى هذا النوع من المراجعة إلى فحص وتقييم أداء أعمال الشركة ككل لتحقيق الكفاية والفعالية في استخدام الموارد المتاحة في ضوء عدة معايير موضوعية لتقييم الكفاية وتعتبر هذه المراجعة التطور الطبيعي للمراجعة المالية وإن كانت تتجاوزها من حيث النطاق.[2]

وينقسم هذا النوع بدوره إلى :

- ✓ مراجعة الأداء الوظيفي
- ✓ المراجعة التنظيمية
- ✓ مراجعة المهام الخاصة

**1-مراجعة الأداء الوظيفي** :

وهي تهتم أساسا بإجراء تقييم لكيفية أداء جميع الوظائف الرئيسية الموجودة بالشركة، والتي قد تسفر عن اكتشاف مشاكل محورية في أداء الأنشطة المختلفة في الشركة، أي أنها تهتم بتقييم بالأداء الوظيفي أو اكتشاف أية عيوب أو قصور في الأداء وكيفية علاج مثل هذا القصور وليس رصد العيوب أو القصور فقط.[3]

**2-المراجعة التنظيمية** :

وهي تهدف إلى تقييم مدى كفاءة الاتصال والتعاون بين الإدارات والوحدات المختلفة الموجودة بالهيكل التنظيمي للشركة، ومدى قدرة هذه الإدارات على تبادل المعلومات سواء مع الإدارات الأخرى أو الإدارة العليا، حيث تسعى المراجعة التنظيمية إلى الوصول إلى أسباب عدم التعاون أو عدم فعالية الاتصال بين الإدارات بهدف

[1] أحمد على إبراهيم، **المراجعة المتقدمة**، جامعة بنها، مصر، 2011-2012، ص102

[2] نفس المرجع، ص103

[3] نفس المرجع، ص104

تنمية وفتح قنوات الاتصال التي تسمح بتدفق المعلومات داخل الشركة بسرعة وكفاءة والتعرف على أسباب القصور في تبادل المعلومات المتاحة والعمل على التغلب عليها.[1]

**3-مراجعة المهام الخاصة :**

تتعلق بمراجعة وفحص موضوعات إضافية تكلف بها إدارة المراجعة الداخلية من الإدارة العليا للشركة ومثال عن ذلك :

- دراسة مرتبات العاملين بالمؤسسة؛
- بحث شكاوي الزبائن؛
- مدى ربحية منتجات جديدة تنتجها الشركة وتقدمها للعملاء؛

وتتفق مراجعة المهام الخاصة من حيث النطاق أو الأسلوب مع مراجعة الأداء الوظيفي والمراجعة التنظيمية.

وتختلف معها من حيث التوقيت، إذ يتم تنفيذ كل من مراجعة الأداء الوظيفي والمراجعة التنظيمية وفقا لخطة مراجعة متكاملة ومعتمدة من الإدارة العليا، أما فيما يخص مراجعة المهام الخاصة فتنفذ استجابة لطلب الإدارة أو عند الحاجة.[2]

**الفرع الثاني : أهمية وأهداف المراجعة الداخلية**

تكتسي المراجعة الداخلية أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية حيث تتمثل أهميتها فيما يلي :

**1- أهمية المراجعة الداخلية :**

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على الممتلكات وأصول المؤسسة، إضافة إلى أنها تعتبر عين وأذن المراجع الخارجي، وأهم آليات التحكم المؤسسي، لذلك فقط ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي :

-كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها؛

-حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات؛

-حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة و الأخطاء.

[1] أحمد على إبراهيم مرجع سبق ذكره ، ص105

[2] نفس المرجع، ص107

### 2-أهداف المراجعة الداخلية

تهدف المراجعة الداخلية إلى خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظام المعلومات المحاسبي كفء ويقدم معلومات سليمة ودقيقة للإدارة، وسلامة نظام الرقابة الداخلي وبالتالي : اكتشاف الأخطاء والانحرافات عن السياسات الموضوعة والعمل على الحد منها.

ويمكن تلخيص أهداف المراجعة الداخلية فيما يلي :[1]

-تحديد مدى دقة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية؛

-تحديد مخاطر المؤسسة وتخفيضها إلى الحد الأدنى؛

-التحقق من الإجراءات والسياسات الداخلية واللوائح و القوانين الخارجية؛

-مقابلة المعايير الموضوعية؛

-الاستخدام الكفء والفعال للموارد؛

-مساعدة أعضاء المؤسسة على القيام بمسؤولياتهم بكفاءة وفعالية.

### الفرع الثالث : معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية

قام معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية بإصدار معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية والمتمثلة فيما يلي :

- ✓ المجموعة الأولى : معايير الصفات
- ✓ المجموعة الثانية : معايير الأداء

ويمثل الجدول الموالي كل من معايير الصفات ومعايير الأداء

**الجدول : رقم (1-1) معايير المراجعة الداخلية**

| رقم المعيار | معيار الصفات | رقم المعيار | معيار الأداء |
|---|---|---|---|
| **1000** | الأهداف وصلاحيات والمسؤوليات | 2000 | إدارة نشاط التدقيق الداخلي |
| **1100** | الاستقلالية والموضوعية | 2100 | طبيعة العمل |
| **1200** | الكفاءة وبذل لعناية المهنية اللازمة | 2200 | التخطيط للمهارات |
| **1300** | الرقابة النوعية وبرامج التطوير | 2300 | إنجاز المهمة |
| | | 2400 | توصيل النتائج |

[1] Sayer, L.B, **Sayer's Internal Auditing**, Tenth Ed., I.I.A. Inc, N.Y., 1996, P6

| | | |
|---|---|---|
| | 2500 | مراقبة مراحل الانجاز |
| | 2600 | قـــــرار قبـــــول الإدارة للمخاطر |

**المصدر** : شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، رسالة ماجستير في المحاسبة،جامعة دمشق، 2010-2011،ص53

**أولا : معايير الصفات :**

وتحدد هذه المجموعة سمات المؤسسات والأفراد الذين يؤدون خدمات المراجعة الداخلية وتضم المعايير التالية :[1]

**1-معيار رقم 1000** : الغرض من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين بأنشطة المراجعة الداخلية والغرض من السلطات الممنوحة لهم ووجوب تدوينها رسمياً في لائحة المراجعة الداخلية التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في المؤسسة؛

**2-معيار رقم 1100** : الاستقلالية بالنسبة لأنشطة المراجعة الداخلية، والموضوعية في تأدية هذه الأنشطة وفي إبداء الرأي النهائي للمراجعين؛

**3-معيار رقم 1200** : البراعة في أداء المراجع الداخلي لأنشطة المراجعة الداخلية، وبذل العناية المهنية اللازمة في تأديتها؛

**4-معيار رقم 1300** : على مدير المراجعة الداخلية أن يضع برنامج للرقابة النوعية وبرنامج للتحسين.

**ثانيا : معايير الأداء :** [2]

بصفة عامة تشير معايير الأداء التي أصدرها معهد المدققين الداخلين الأمريكي إلى حتمية قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقييم مدى التعرض للمخاطر المرتبطة بحوكمة الشركات والعمليات ونظم المعلومات المتعلقة بكل من إمكانية الاعتماد على سلامة المعلومات المالية والتشغيلية، فعالية وكفاءة العمليات، حماية الأصول، الالتزام بالقوانين واللوائح والعقود، وتتضمن ما يلي :[3]

**1-معيار رقم 2000** : إدارة نشاط المراجعة الداخلية وتقع على عاتق مسؤولية مراقبتها على مدير المراجعة بالمؤسسة ويجب أن تتميز بالكفاءة والفعالية من أجل خلق قيمة مضافة؛

**2-معيار 2100** : طبيعة عمل المراجعة الداخلية يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم والمساهمة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر والرقابة.الداخلية و الحوكمة؛

**3-معيار 2200**: تخطيط مهمة العمل هذه المعايير تتناول أهم الاعتبارات التي يجب أن يأخذها المراجع عند التخطيط لمهمة المراجعة من حيث تحديد الأهداف ونطاق العملية؛

---

[1] سعودي حفيضة، **فعالية وأداء وضيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2014-2015،ص 31

[2] شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، رسالة ماجستير،جامعة دمشق، سوريا، 2010-2011،ص60

[3] سعودي حفيضة، مرجع سابق، ص32

**4-معيار 2300** : أداء مهمة المهمة إذ ينبغي على المراجعين الداخليين أن يقوموا بتحديد و تحليل وتقييم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة؛

**5-معيار 2400** : توصيل النتائج ينبغي على المراجع الداخلي أن يقوم بإيصال نتائج المراجعة بالوقت والطريقة المناسبة؛

**6-معيار 2500** : متابعة التقدم وهذه المهمة تقع على مدير قسم المراجعة الداخلية الذي ينبغي أن حريصا عل أن يؤسس نظام للعمل ويتولى مسؤوليته الحفاظ عليه ومراقبته وإيصال النتائج للإدارة؛

**7-معيار 2600**: قبول إدارة المخاطر، بما أن تقويم وتحسين إدارة المخاطر أصبح نشاط عمل المراجعة الداخلية بموجب المعيار (2120) ينبغي على مدير قسم المراجعة في المؤسسة التأكد من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر، وإذا أحس أنه أعلى من المستوى الذي يمكن للمؤسسة أن تتحمله عليه أن يناقش الموضوع مع الإدارة العليا، وإذا لم يتم حله يتم رفعه لمجلس الإدارة للتوصل للحل المناسب.

**الفرع الرابع : منهجية تنفيذ المراجعة الداخلية**

تتمثل منهجية تنفيذ المراجعة الداخلية في مجموعة الخطوات والوسائل التي يتبعها المراجع الداخلي في سبيل مراجعته وفحصه وتقييمه للأعمال المختلفة داخل المؤسسة، كل ذلك بهدف إيجاد رقابة فعالة على أعمال المؤسسة، ومساعدة العاملين فيها على القيام بمسؤولياتهم بشكل فعال وكفء.

**1-خطوات تنفيذ المراجعة الداخلية :**

تتمثل خطوات تنفيذ المراجعة الداخلية في الآتي :[1]

**أ . التحضير لمهمة المراجعة الداخلية:** يتطلب الأمر من المراجع الداخلي قبل البدء بالتنفيذ لأعمال المراجعة أن يقوم أولاً بالتحضير الجيد لهذه المهمة من أجل تحديد أولويات مهمة المراجعة بالتوافق مع أهداف المؤسسة، وتتمثل خطوة التحضير للمهمة في مرحلتين هما مرحلة الأمر بالمهمة ومرحلة الدراسة والتخطيط، واللتان نوضحهما كما يلي :

1-**الأمر بالمهمة:** الأمر بالمهمة هو عبارة عن التفويض الذي يعطى من قبل الإدارة العامة للمؤسسة للمراجعين الداخليين، والذي يعلم المسئولين المعنيين بقيام المراجعين الداخليين بمهمة المراجع.

**2- الدراسة والتخطيط:** يجب على المراجعين الداخليين وضع خطة المراجعة المبنية على المخاطر، لتحديد أوليات مهمة المراجعة، بما يتلاءم والأهداف المسطرة.

**ب . تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية :**

بعد الانتهاء من عملية التخطيط يبدأ المراجع الداخلي بالعمل الميداني وترتكز هذه الخطوات على ما يلي :[2]

[1] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص65

[2] حليمة بن حامد، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل نضام الرقابة الداخلية**، مذكرة ماستر،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص05

**1-اجتماع الافتتاح :**

يتم عقد اجتماع الافتتاح في مقر النشاط الذي سيتم مراجعته بين الفريق المكلف بالمهمة ومسئولو النشاط محل المراجعة، وفيه يتم بناء أولى العلاقات بين الطرفين.

**2-برنامج المراجعة(مخطط التنفيذ) :**

يقوم برنامج المراجعة بتقسيم أعمال المراجعة بين مختلف أعضاء فريق المراجعة وفقاً لمؤهلاتهم وخبرتهم وحسب الزمن، تنظيم تنقلات الأعضاء، برمجة الاستجوابات واللقاءات، ويسمح للمراجع بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته، ويساعد على تتبع عمل المراجعين.

**3-العمل الميداني :**

يتم تنفيذ هذه المرحلة مباشرةً بعد إعداد برنامج المراجعة واعتماده من مدير المراجعة. حيث يقوم فريق المراجعة بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراء الاختبارات المقارنات وغيرها من تقنيات المراجعة بغرض جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف مهمة المراجعة والكشف عن أي مشاكل أو مخالفات أو انحرافات قد تحدث.

**ج . التقرير عن مهمة المراجعة الداخلية :**

وتعتبر الخطوة الأخيرة في مهمة المراجعة وتتمثل في أربعة مراحل :[1]

1-**التقرير الأولي للمراجعة** : يتم إعداد هذا التقرير من خلال أوراق إبراز وتحليل المشاكل، التي تم إعدادها أثناء تنفيذ برنامج المراجعة، والتي تشتمل على كافة المشاكل والانحرافات والمخالفات التي تكشفت للمراجعين أثناء تنفيذهم للمهمة.

**2-حق الرد من الأشخاص المراجعة أعمالهم** : يتم عقد اجتماع بين فريق المراجعة الذي قام بتنفيذ مهمة المراجعة والأشخاص المراجعة أعمالهم، وفي هذا الاجتماع يقوم فريق المراجعة بعرض الملاحظات والنتائج التي توصلوا إليها مدعمه بالأدلة المؤيدة لها، إضافة إلى التوصيات المقترحة بشأنها.

**3-التقرير النهائي** : بعد انتهاء التدخل، يتم إعداد تقرير المراجعة في صورته النهائية، ويتم إرساله لأهم المسئولين المعنيين والإدارة، لإعلامهم بنتائج مهمة المراجعة، والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات والاختلالات التي تكشفت خلال عملية المراجعة.[2]

**4-متابعة تنفيذ التوصيات** : بعد اقتراح المراجع الداخلي لمجموعة من التوصيات التصحيحية الواجب القيام بها، بناء على الملاحظات التي سجلها أثناء القيام بمهمته، فإنه يقوم بمتابعة مدى الالتزام بتنفيذ تلك التوصيات وتنتهي هذه المرحلة عند تنفيذ كل التوصيات المقترحة والتي صادقت عليها الإدارة.

---

[1] عبد السلام سعيد أبو سرعة، مرجع سابق، ص69

[2] عبد الوهاب نصر شحاتة، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2005-2006،ص 55

## المطلب الثالث : أوجه الاختلاف والشبه بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

يرتبط عمل كل من المراجعة الخارجية والداخلية بالتأكد من موثيقية وصدق الحسابات المعدة من طرف المؤسسة، فبذلك تسعى كل منهما لاكتشاف مختلف الانحرافات والأخطاء التي قد تعرقل من سيرورة العمل داخل المؤسسة محيط المؤسسة الإقتصادية، فالبرغم من وجود أوجه للشبة بينهما إلى انه هناك أوجه اتفاق بين المرجعة الداخلية والخارجية ارتأينا تلخيصها في هذا المطلب.

### أولا : أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والخارجية

**الجدول رقم (1-2) : التمييز بين المراجعة الخارجية والداخلية**

| البيان | المراجعة الخارجية | المراجعة الداخلية |
|---|---|---|
| 1- الهدف أو الأهداف | الهدف الرئيسي: خدمة طرف ثالث وهم المساهمون عن طريق إبداء الرأي في مدى سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتائج الأعمال والمركز المالي.<br>2. الهدف الثانوي: اكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير والقوائم المالية النهائية | الهدف الرئيسي: خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن نظام المعلومات المحاسبي كفء يقدم معلومات سليمة ودقيقة للإدارة، وسلامة نظام الرقابة الداخلية وبالتالي: اكتشاف الأخطاء والإنحرفات عن السياسيات الموضوعة والعمل على الحد منها |
| 2- القائم بالمراجعة | شخص مهني مستقل من خارج المشروع يعين من طرف المساهمين | شخص موظف داخل الهيكل التنظيمي للمشروع يعين من طرف الإدارة |
| 3- الاستقلال في أداء العمل وإبداء الرأي | يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي | تمتع باستقلال جزئي عن بعض الإدارات لكنه يدعم حاجيات الإدارات الأخرى. |
| 4-المسؤولية | مسؤول أمام الملاك أو المساهمين ويقدم تقريره عن نتائج الفحص الذي يبدي فيه رأيه عن القوائم المالية إليهم. | مسؤول أمام الإدارة ومستويات الإدارة العليا التي تستلم منه تقرير بنتائج الفحص والدراسة |
| 5-نطاق العمل | يحدد بمقتضى أمر التعيين والعرف السائد، معايير المراجعة المتعارف عليها والقوانين المنظمة للمهنة. | يحدد من طرف الإدارة. |
| 6-توقيت الأداء | غالبا ما يتم الفحص مرة واحدة في نهاية السنة المالية أو على فترات منقطعة | يتم الفحص على مدار السنة بصفة مستمرة. |

أحيانا.

المصدر :شريفي عمر، التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة دكتوراه، ، سطيف، 2013-2014، ص29

**ثانيا : أوجه التشابه**

على الرغم من أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية كما سبق، فإن هناك أوجه للشبه بينهما، ولعل أهمها هي:[1]

**1- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:**

يسعى كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي إلى التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المؤسسة، من خلال دراسته وتقييمه وتحديده لنقاط قوته ونقاط ضعفه.

**2- التقنيات المستعملة:**

يستعمل كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي تقريباً نفس التقنيات في ممارسة مهامهما والتي منها (خرائط تدفق الوثائق، الاستبيان، الفحص المستندي،.....).

3- التعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

**ثالثا : العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والخارجية :**

تتمثل العلاقة بين كل من المراجعة الداخلية والخارجية في علاقة تكاملية أي كل منهما يحتاج إلى الآخر، ويقصد بالتكامل "التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما، بما يضمن تغطية اشمل لأعمال المراجعة، وتقليل بقدر الإمكان ازدواجية الجهود، وتوزيع العمل توزيعاً يحقق أهداف المراجعة بشكل عام ويعود بالفائدة على المؤسسة."

**أ- أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية :**

تتمثل أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في عدة جوانب لعل أهمها ما يلي :[2]

1- اطمئنان المراجع الخارجي إلى دقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، من خلال دقة وفاعلية نظام المراجعة الداخلية.

2- تخفيض وقت أداء مهمة المراجعة الخارجية ؛ حيث أن الثقة في نظام المراجعة الداخلية يؤدي إلى وقت أقل بالنسبة للمراجعة الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أتعاب عملية المراجعة وتحقيق قدر أكبر من الرضا للعميل.

[1] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **مرجع سبق ذكره**، ص 94

[2] نفس اللمرجع، ص97

3- التقييم الشامل لخطر المراجعة ؛ ومن ثم اتخاذ القرارات التي تتعلق بتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة.

6- زيادة ودعم التدريب والتأهيل للمراجعين الداخليين ؛ من خلال أداء العمل باستخدام أساليب وإجراءات وأفكار ومعلومات مختلفة وجديدة.

7- يمكن التعرف على مجالات أخرى لعمل المراجعة الداخلية وتحديد إجراءات أداء هذا العمل.

8- يحصل المراجع الداخلي على فهم أفضل لمعايير المراجعة وأهدافها، كما يحصل على التشجيع اللازم لكي يصبح أكثر تخصصاً.

9- تفيد عملية تقييم المراجع الخارجي لفاعلية وكفاية وظيفة المراجعة الداخلية في تطوير وتحسين عملهم باستمرار.

## المطلب الرابع : المراجعة الداخلية في ظل وجود مخاطر المراجعة الخارجية

تتصف بيئة المراجعة من الكثير من عوامل عدم التأكد التي قد تأثر في الحكم الشخصي للمراجع والمتمثل في إبداء رأي مهني غير صحيح عن القوائم المالية ويظهر ما يسمى بخطر المراجعة الناتج عن عدم اكتشاف المراجع للأخطاء الجوهرية محل المراجعة، فسنتناول في هذا المطلب مفهوم خطر المراجعة وأهم مكوناته.

### الفرع الأول : مخاطر المراجعة والأهمية النسبية

#### 1- تعريف مخاطر المراجعة

كانت البدايات الجادة في محاولة تعريف خطر المراجعة وتحديد مكوناته وعرض لكيفية قياسه بواسطة مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين في التقرير رقم39 لسنة 1981 ورقم 47لسنة 1983.

**التعريف الأول** : "حيث عرف مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية (AICPA) خطر المراجعة بأنه الخطر الذي يؤدي إلى فشل مراجع الحسابات دون أن يدري في تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية."[1]

**التعريف الثاني** : "ويعرف أيضا على أنه خطر إبداء رأي خاطئ في القوائم المالية لا يقف وحقيقة ما جاء بتلك القوائم."[2]

**التعريف الثالث** :[3] "هو إبداء رأي غير سليم عن التقارير والقوائم المالية التي تعدها إدارة المنشأة، بمعنى عدم اكتشاف أي تحريف مهم في تلك البيانات أي أن :

[1] أحمد محمد نور وآخرون، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية-الإسكندرية، مصر، 2007، ص 66

[2] كمال عبد السلام علي خالد المعتصم، **أصول علم المراجعة**، مصر،2003

[3] معاذ طاهر صالح المقطري، أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الرابع، 2011، ص417

خطر المراجعة=خطر التحريف في البيانات المالية × خطر الاكتشاف".

**2-مفهوم الأهمية النسبية**

يمكن أن يعد التحريف بالقوائم المالية متسما بالأهمية النسبية إذا كانت معرفة هذا التحريف ستؤثر على قرار المستخدم الحصيف (Reasonable user) لهذه القوائم.[1]

**3- العلاقة بين مخاطر المراجعة والأهمية النسبية**

حسب ما جاء به معيار التدقيق الدولي 320 (الأهمية النسبية المادية في التدقيق )عند التخطيط لعملية التدقيق على المدقق الأخذ بعين الاعتبار ماهية الأمور التي تجعل لبيانات المالية خاطئة بشكل جوهري، أي تقدير الأهمية النسبية الخاصة بحسابات معينة أو بمجموعة من المعاملات الأمر الذي يساعد المدقق باختيار إجراءات التدقيق المناسبة التي تؤدي بمجموعها إلى تخفيض مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض مقبول.

**الفرع الثاني : مخاطر المراجعة على مستوى عملية المراجعة**

**أولا : أنواع مخاطر المراجعة**

تتكون مخاطر المراجعة من ثلاثة أنواع وهي :

- المخاطر الملازمة؛
- مخاطر الرقابة؛
- مخاطر الاكتشاف (مخاطر الأخطاء الجوهرية).

**1-الخطر الملازم :**

عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه قابلية أو حساسية رصيد حساب معين ونوع معين من العمليات لخطأ يكون جوهرياً ومؤثراً إذا اجتمع مع خطأ آخر في أرصدة حسابات أخرى، وذلك في ظل عدم وجود إجراءات خاصة بالرقابة الداخلية، ويتمثل هذا الخطر في قابلية القوائم المالية للتحريف، وللخطأ الجوهري بافتراض عدم وجود رقابة داخلية.[2]

**أ-المراجعة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات :**

جاء المعيار التدقيق الدولي (ISA 401) الخاص بالتدقيق في ضل بيئة نضم للمعلومات الإلكترونية ليبين الإجراءات الواجب إتباعها من طرف المراجع والمتضمنة ما يلي :

[1] ألفين أرينز وجيمس لوبيك، **المراجعة مدخل متكامل**،ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، الجزء الأول، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 75

[2] علي محمد موسى مصطفى ساسي فتوحة، **التخصص القطاعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة**، المجلة الجامعة، العدد الثامن عشر، المجلد الأول، ص97

**الكفاءات والمهارات المطلوبة من المدقق:** يجب أن يكون المدقق على معرفة بالحاسبات وذلك للتخطيط والإدارة والإشراف والفحص، كما يجب أن يكون متمكن من استخدام الحاسب في تنفيذ بعض إجراءات التدقيق، وقد يستعين المدقق بالخبير من الخارج بحيث يكون له معرفة بالحاسبات.

**2-مخاطر المراجعة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلي :**

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة البداية بالنسبة لمهام المراجع الداخلية، والأساس الذي يرتكز عليه عند إعداده لبرنامج المراجعة ، وتحديده لمدى الاختبارات التي سيقوم بها.

**أ-تعريف الرقابة الداخلية :**

مجموعة من الوسائل تتبناها الإدارة لتمكنها من استغلال موارد المنشأة بكفاية، وحمايتها من سوء الاستخدام وكذلك لضمان دقة القيود الحسابية وسلامة توجيهها بالإضافة إلى تنفيذ العمليات الجارية بطريقة منسقة وفقا للسياسات الإدارية المرسومة بحيث تحقق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية مع العمل على التخطيط الكافي للمستقبل.[1]

**ب-مخاطر الرقابة :**

عرفت بأنها، "المخاطر الناتجة عن عدم تمكن الرقابة الداخلية من الكشف في بعض الأحيان وفي حينه عن خطأ مادي في رصيد أحد الحسابات أو في رصيد مجموعة حسابات (يشكل مجموعها خطأ مادياً) ولا يمكن تجنب مثل ذلك الخطأ كمياً نظرا للحدود التي يفرضها أي نظام للرقابة الداخلية.[2]

**ج-نظام الرقابة الداخلي والمراجعة الداخلية :**

يجب علي مدقق الحسابات أن يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية كخطوة أولي لبدء عملية التدقيق ولقد نص معيار التدقيق الدولي رقم ( 400 ) على المدقق الحصول علي فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية، لغرض التخطيط لعملية التدقيق وتطوير طريقة فعالية لتنفيذها، وعلى المدقق استخدام اجتهاده المهني لتقدير مخاطر التدقيق وتصميم إجراءات التدقيق للتأكد بأنها قد خفضت إلى المستوي الأدنى المقبول .

**د-واجبات المراجع عن نظام الرقابة الداخلي :**

-القيام بفحص الحسابات والتحقق من القيود وكشف الأخطاء؛

-التحقق من قيم الأصول والخصوم ومطابقتها للأسس المحاسبية؛

-تقديم الاقتراحات التي تكون صالحة لحسن سير العمل؛

-حسن اختيار الاختبارات للعمليات المثبتة في الدفاتر؛

-حيث أن الميزانية تصور ملخصا هاما لمراكز الحسابات فمن واجبات المدقق التحقق من سلامة هذا التصوير؛

---

[1] أرزاق أيوب محمد كرسوع، **مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة –فلسطين، 2008، ص104

[2] خالد عبد العزيز حافظ صالح، مسؤولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة، **مجلة الدراسات العليا**، جامعة النيلين، العدد 15، ص5

-مراعاة سلامة تطبيق نصوص القوانين والأنظمة والعقود.

**3-مخاطر الاكتشاف :**

هوالخطر الناتج عن فشل إجراءات الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء في حساب معين أو عملية ، وهناك وجود دائم لخطر الاكتشاف حتى ولو قام مراجع الحسابات بمراجعة جميع الحسابات أو العمليات بنسبة 100% بسبب أن معظم الأدلة مقنعة وليست حاسمة.[1]

**أ- مخاطر استخدام العينة الإحصائية**

نتيجة إلى وكبر حجم المؤسسات الاقتصادية أصبح من العسير على المراجع القيام بمراجعة جميع الحسابات والمستندات وبالتالي صعوبة إبداء مناسب عن القوائم المالية محل المراجعة هذا ما أدى بالمراجع إلى استخدام الطرق الإحصائية في المراجعة.

يمكن القول بأن عملية استخدام العينات يرافقها مخاطر وهي خطر المعاينة والذي ينتج عن احتمال خروج المدقق بنتيجة تختلف عما لو قام بالفحص الشامل للمجتمع.

حيث تتضمن أدبيات المراجعة أسلوبين للقيام بالمراجعة الاختبارية :[2]

- ✓ أسلوب العينات الحكمية
- ✓ أسلوب العينات الإحصائية

**أسلوب العينات الحكمية** : هو الأسلوب الذي يعتمد على خبرة المراجع وتقديره وحكمه الشخصي في تحديد حجم العينة واختيار مفردات العينة وتقييم نتائج العينة.

**أسلوب العينات الإحصائية** : يعتمد هذا الأسلوب أساسا على قوانين الاحتمالات عند اختيار العينة وتحديد حجمها وتحديد درجة الثقة في نتائجها.

-خطر ألفا (مخاطر الرفض غير صحيح) : وهي رفض قوائم مالية غير صحيحة.

-خطر بيتا (مخاطر القبول غير الصحيح) : وهو قبول القوائم المالية تحتوي على أخطاء جوهرية.

**ب-خطر استخدام العينات والمراجع الداخلي :**

وهنا يستطيع المدقق التحكم في هذا الخطر من خلال زيادة حجم العينة وتعديل معدل الحدوث المتوقع أو الخطأ المعياري أو مستوى الثقة فوجود هذا النوع من الخطر يعد مؤشرا على أن العينة التي تم اختيارها لم تمثل المجتمع الذي سحبت منه تمثيلا سليما.[3]

ولا يمكن للمدقق إلغاء المخاطر المرتبطة بالمعاينة ولكن يمكنه تخفيضها باختياره عينة ممثلة للمجتمع.

---

[1] أرزاق أيوب محمد كرسوع، مرجع سابق، ص:137

[2] السيد احمد السقا ومدثر طه أبو الخير، **مشاكل معاصرة في المراجعة**، المكتبة العربية، 2002، ص10

[3] الحسن محمود زعرب، **العوامل المؤثرة في استخدام العينة الإحصائية في عملية التدقيق**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010-2011، ص55

**ثانيا : علاقة مخاطر المراجعة مع بعضها البعض :**

يختلف خطر الرقابة والخطر الملازم عن خطر الاكتشاف في أن هذين النوعين من الأخطار قد توجد في القوائم المالية نتيجة طبيعة الحسابات أو مدى قوة وضعف نضام الرقابة الداخلي بينما خطر الاكتشاف يمكن إرجاعه إلى إجراءات المراجعة التي يقوم بها مراجع الحسابات،[1] أي هناك علاقة عكسية بين كل من مخاطر الرقابة ومخاطر الملازمة مع مخاطر الاكتشاف أي كلما انخفض تقدير المراجع للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة كلما زاد خطر الاكتشاف الذي يتحمله المراجع.

**الفرع الثالث : تقدير مخاطر المراجعة الخارجية**

**أولا : نموذج خطر المراجعة[2]**

يستخدم نموذج خطر المراجعة بالدرجة الأولى لأغراض تخطيط المراجعة، ويعتبر النموذج الذي وضعه المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين من النماذج الأكثر شيوعا وانتشارا في هذا المجال وقد تم تطوير هذا النموذج من خلال الإصدار رقم (39) لسنة 1981 والمعدل بإصدار رقم (47) لسنة 1983 وفيما يلي هذه الإصدارات :

**1-نموذج معايير المراجعة رقم (39) :**

عرض هذا البيان مفهوم الخطر النهائي أو الكلي على المستوى الفردي، وقد عرف الخطر النهائي لحساب خاص أو لمجموعة خاصة على أنه خطر القيمة النقدية الأكبر مع احتمال بقاء الخطأ في حساب مجموعة من الحسابات التي يفشل المراجع في اكتشافها.

**2- نموذج معيار المراجعة (47) :**

ميز هذا البيان رسميا الخطر المتأصل كعنصر من عناصر الخطر النهائي والمتمثل بفشل المراجع في الكشف عن تضليل له أهمية في القوائم المالية، وقدم البيان المعادلة التالية :

$$AR=TD \times ARR \times CR \times IR$$

AR: هي خطر المراجعة؛

IR : الخطر المتأصل (الملازم )؛

CR : خطر الرقابة؛

ARR : خطر عدم كشف التضليل ذي الأهمية عن طريق الإجراءات التحليلية؛

TD : خطر اختبار التفاصيل.

**ثانيا : تقدير المخاطر**

**1-تقدير مخاطر الرقابة :**

[1] احمد محمد نور، مرجع سابق، ص73

[2] حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف قاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة، 2009، ص255

ويتم تقدير مخاطر الرقابة بمجموعة من الخطوات :[1]

**الخطوة الأولى** : في فهم نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المنشأة محل المراجعة، لتحديد إمكانية مراجعة الشركة وتحديد الأخطاء الجوهرية المختلفة، ثم تحديد مخاطر الاكتشاف، ثم تقييم الاختبارات الأساسية.

أما **الخطوة الثانية** : فهي وضع تقدير مبادئ لمستوى مخاطر الرقابة، ويعتمد هذا التقدير على ما حصل عليه المراجع من معلومات، وعادة ما يضع المراجع مستوى ملائماً للمخاطر لاحتمال عدم الالتزام بإجراءات الرقابة.

**الخطوة الثالثة** : في إعادة النظر في التقدير المبدئي لمخاطر الرقابة، حيث قد يكتشف المراجع عند القيام بعملية المراجعة أن مخاطر الرقابة أقل من تقديره المبدئي لها، فعليه أن يقوم بدراسة وفحص بعض إجراءات الرقابة الداخلية لاختبار مدى الالتزام بها للحصول على دليل يبرر عملية تخفيض مستوى مخاطر الرقابة.

**2-تقدير خطر الاكتشاف :**[2]

يمكن للمراجع التحكم في خطر الاكتشاف، إذ يستطيع بناء على تقييمه لخطر الرقابة والخطر الحتمي أن يخفض خطر الاكتشاف إلى أقل مستوى ممكن عن طريق قيامه بالفحص التحليلي واختبارات العينة، ويكمن الخطر هنا في أن الاختبارات التحليلية تخفق في اكتشاف تحريف مهم، إذا ما اختير تحليل خاطأ أو طبق بطريقة خطأ، أو إذا اختيرت عينة غير ملائمة أو غير كافية.

**3-تقدير الخطر الملازم :**[3]

لقد أوضحت النشرة (300)لمجلس تطبيقات المراجعة بأنه لتقييم الخطر الطبيعي، فانه على المراجع أن يستخدم حكمه المهني المستند من خبرته السابقة في تقييمه لعدة عوامل لها علاقة أو تأثير على الخطر الطبيعي وقد تأثر هذه العوامل على مستوى المالية ككل ومن أمثلة عن هذه العوامل :

-استقامة الإدارة؛

-طبيعة نشاط المنشاة محل المراجعة؛

-جودة النظام المحاسبي؛

-الحسابات الأكثر احتمالا للتعرض للأخطاء.

[1] علي محمد موسى مصطفى ساسي فتوحة، التخصص القطاعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة، **المجلة الجامعة**، العدد الثامن عشر، المجلد الأول، ص105

[2] معاذ طاهر صالح المقطري، مرجع سبق ذكره، ص418

[3] عصام محمد السائح خرواط، إدارة المراجعة على أساس الخطر : نموذج مقترح، **مجلة الساتل**، جامعة الجبل الغربي ليبيا، ص157

## المبحث الثاني : الدراسات السابقة

### المطلب الأول : عرض للدراسات السابقة

1-دراسة Lizabeth،Willia " **Estimating the risks inherent and control risks ":** 2000

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر العوامل المرتبطة بمجموعة من أرصدة الحسابات وتلك المرتبطة بأرصدة حسابات معينة والمؤثرة علي المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة عند تقدير المدقق لتلك المخاطر ، كما تناولت الدراسة مجموعة من العوامل والمتغيرات المستقلة المؤثرة علي تقديرات المدققين عند تقدير المخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة منها :

- اتجاه الإدارة للتقرير عن النتائج المالية المبالغ فيها؛
- اتجاه الإدارة للمراوغة أو تجاوز إجراءات الرقابة؛
- نتائج فحص إجراءات عملية التدقيق.

2-دراسة أرزاق أيوب محمد كرسوع، **مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية،غزة –فلسطين، 2008

وكانت **إشكالية الدراسة** كالتالي :ما مدى مساهمة المراجع الخارجي لدى أداء واجباته المهنية في التخفيف من تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ؟

وتمثلت **أهداف الدراسة** في ما يلي :

-التعرف على مختلف أنواع مخاطر المراجعة واستخدام الأساليب العلمية لتخفيض هذه المخاطر؛

-التعرف على الأداء المهني للمراجع الخارجي من خلال تطبيق معايير المراجعة الدولية؛

-التعرف على مدى تأثير المؤهل العلمي للمراجع الخارجي على التقليل من مخاطر المراجعة؛

-تقديم توصيات التي قد تساهم في حل مشاكل مخاطر المراجعة.

حيث اعتمدت هذه الدراسة في جمع المعلومات على استبيان تم توزيعه على عينة من المراجعين في قطاع غزة، كما قامت الباحثة باستخدام مختلف الأساليب المتمثلة الوسط الحسابي والانحراف المعياري،والبرامج الإحصائي spss، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها :

- أن استخدام العينة الإحصائية بطريقة صحيحة في عملية المراجعة يؤدي إلى تخفيض مخاطر عملية المراجعة؛
- قيام المراجع بتحمل مسؤولياته اتجاه اكتشافه لمختلف الارتباطات الغير قانونية يؤدي إلى تقليل مخاطر المراجعة.

3-دراسة معاذ طاهر صالح المقطري، أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الرابع، 2011

وتمثلت **إشكالية الدراسة** فيما يلي : ما أهمية التخصص المهني للمراجع؟ وهل يؤدي التخصص المهني للمراجع إلى تحسين تقدير مخاطر المراجعة؟

وكانت **أهداف الدراسة** كالتالي :

-دراسة طبيعة التخصص المهني للمراجع؛

-بيان ما مدى التخصص المهني للمراجع عموما وفي تحسين تقدير مخاطر المراجعة بشكل خاص.

حيث اعتمدت هذه الدراسة على قائمة استقصاء وجهت إلى فئتين الفئة الأولى : المراجعون في المكاتب الخاصة، أما الفئة الثانية فكانت مراجعو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة باليمن وقد تمت معالجة هذا الاستقصاء عن طريق البرنامج ألإحصاءي spss وتوصلت إلى النتائج التالية :

- يساهم التخصص المهني لمراجع في تقليل مخاطر المراجعة من زيادة الكفاءة المهنية للمراجع؛
- أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين كفاءة تقدير مخاطر المراجعة.

4-دراسة أنس القاسم فضل الله محمد وهلال يوسف صلاح، أثر كفاءة الرقابة الداخلية على مخاطر المراجعة الخارجية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد الأول،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 17-01-2016

وتمثلت **الإشكالية الرئيسية** في الآتي : أثر كفاءة الرقابة الداخلية في تقليل من مخاطر المراجعة الخارجية؟

**أهداف الدراسة** :

-البحث في تفعيل الرقابة الداخلية في التقليل من مخاطر المراجعة الخارجية بالمؤسسات؛

-تقديم توصيات بضرورة الاهتمام بتفعيل الرقابة الداخلية مما يحسن من أداء المراجعة الخارجية وتقليل مخاطرها.

وقد اعتمدت الدراسة على استبيان لجمع البيانات وزع على عينة من المراجعين الخارجيين بالخرطوم ولتحليل هذه البيانات تم استخدام مختلف الأساليب والبرامج الإحصائية وتم التوصل غلى النتائج التالية :

- يؤدي تطبيق الرقابة إلى اكتشاف الأخطاء الجوهرية والتلاعب في السجلات المحاسبية؛
- تطبيق مبادئ ومتطلبات الرقابة يؤدي إلى التقليل من المخاطر الكامنة أو المخاطر الملازمة.

## المطلب الثاني :المقارنة بين الدراسات السابقة

### الفرع الأول : نقد الدراسات السابقة

1- دراسة Lizabeth،Willia **"Estimating the risks inherent and control risks":** 2000 "

تناولت هذه الدراسة مخاطر المراجعة وبالتحديد المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، حيث تم إبراز الدور الذي تلعبه العوامل والمتغيرات المستقلة في تقدير مخاطر الرقابة ومخاطر الملازمة من خلال دراسة أجريت على عدد من الشركات الايطالية، وتوصلت إلى النتائج التالية :

- أن العوامل الخاصة المتعلقة بأرصدة الحسابات تأثر على تقدير مخاطر الملازمة مقارنة من تأثيرها على مخاطر الرقابة.

2- دراسة أرزاق أيوب محمد كرسوع، **مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية،غزة –فلسطين، 2008

ركزت هذه الدراسة على مخاطر المراجعة وقسمتها الباحثة إلى :مخاطر متعلقة باستخدام العينة الإحصائية، مخاطر متعلقة بالتقديرات المحاسبية، مخاطر استخدام الحاسوب، مخاطر متعلقة بنظام الرقابة الداخلي، ومخاطر المراجعة على مستوى أرصدة الحسابات حيث أبرزت الباحثة إلى الدور الذي يلعبه المراجع في تخفيف تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية، من خلال دراسة عينة مكونة من 85 مكتب وشركة مراجعة ومحاسبة عن طريق توزيع استبانه على العينة المذكرة واختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الأولى بدراستها لمخاطر المراجعة بشكلها الأوسع من خلال دراسة مخاطر المراجعة على مستوى عملية المراجعة، وتوصلت إلى ما يلي :

– أن استخدام العينة الإحصائية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على البيانات المالية؛

–استخدام الحاسب الالكتروني بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية؛

–دراسة المراجع للمخاطر الملازمة و الرقابة والاكتشاف يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على البيانات المالية؛

3- دراسة معاذ طاهر صالح المقطري، أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة، م**جلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الرابع، 2011

ركزت هذه الدراسة على تحسين تقدير مخاطر المراجعة من طرف المراجع حيث اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الأولى والثانية من خلال الإشارة إلى أهمية التخصص المهني للمراجع ودوره في التقليل من مخاطر المراجعة والتركيز على المخاطر الثلاثة للمراجع والمتمثلة في المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة والاكتشاف وتوصل الباحث إلى النتائج التالية :

–أن التخصص المهني للمراجع يساعد على التقليل من مخاطر المراجعة؛

–اتفاق المراجعين على أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين كفاءة تقدير مخاطر المراجعة المتمثلة في خطر الرقابة وخطر الاكتشاف وخطر الملازم.

3- دراسة أنس القاسم فضل الله محمد وهلال يوسف صلاح، **أثر كفاءة الرقابة الداخلية على مخاطر المراجعة الخارجية**، 17-01-2016

وكان الاختلاف بين هذه الدراسة الدراسات السابقة الأخرى في كوناها سلطت الضوء على الرقابة الداخلية ومساهمتها في الحد من مخاطر المراجعة الخارجية من خلال دراسة عينة متكونة من مجموعة من المراجعين الخارجيين وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

-إن تطبيق الرقابة الداخلية بالشكل المناسب في الشركات تؤثر في التقليل من المخاطر الكامنة في رصيد حساب معين؛

-إن تطبيق الرقابة الداخلية تؤثر في اكتشاف الأخطاء الجوهرية والتلاعب في السجلات المحاسبية.

**الفرع الثاني : مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة**

من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة نلاحظ وجود اختلاف واضح بين الدراسة الحالية والدراسات التي تناولت جانبا من موضوعنا من حيث طريقة المعالجة والنتائج المتوصل إليها،وبالرغم من هذا فإن كل دراسة من هذه الدراسات تميزت بخاصية معينة باختلاف أهداف الدراسة، ولقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في :

- ❖ تمحورت الدراسة على عينة من المؤسسات الجزائرية في الجنوب الجزائري في حين أن الدراسات الأخرى أجيرت في أماكن أخرى،
- ❖ محاولة معرفة آراء المحاسبين والمتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة في المؤسسات الاقتصادية حول مساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية؛
- ❖ ابراز العوامل التي تساهم في وحدوث مخاطر المراجعة الخارجية؛
- ❖ دراسة مخاطر المراجعة الخارجية في ضل وجود المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- ❖ علاقة التنسيق والتكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية؛
- ❖ محاولة تكوين رأي مهني وأكاديمي حول دور المراجعة الداخلية في تخفيض مخاطر المراجعة الخارجية؛

**خلاصة الفصل :**

على ضوء ما تم تقديمه في هذا الفصل الذي تضمن الإطار النظري للدراسة، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أهم المفاهيم الخاصة بكل من المراجعة الداخلية والخارجية والمخاطر المتعلقة بها، حيث تناولنا مفهوم كل من المراجعة الداخلية والخارجية وأهميتهما بالنسبة للمؤسسة، واهم المعايير التي تحكم المراجعة الداخلية في المؤسسة، وتناولنا أيضا المخاطر الناتجة عن عملية المراجعة الخارجية ومساهمة المراجعة الداخلية في التقليل منها، وكذلك عرض أهم الدراسات السابقة والتي تناولت زاوية أو عدة زوايا من الموضوع ومقارنتها بهذه الدراسة.

ومما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي :

1-أن كل من المراجعة الداخلية والخارجية يعملان على اكتشاف مختلف الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية للمؤسسة

2-تسعى المراجعة الداخلية إى تقييم مخاطر المراجعة الخارجية

# الفصل الثاني :

# دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية بالجنوب الشرقي الجزائري

**تمهيد :**

قمنا في الفصل السابق بتسليط الضوء على كل من المراجعة الداخلية والخارجية والمخاطر الناتجة عنها من الناحية وسنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لمعرفة ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية؛

ولتحقيق هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة الاستبيان تتضمن جزئين، الجزء الأول يتعلق بالمعلومات الشخصية عن العينة أما الجزء الثاني فهو يتعلق بالجانب التطبيقي لهذه الدراسة، فمن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول : إجراءات الدراسة و والسائل المستخدمة؛

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية، تفسريها ومناقشتها.

# المبحث الأول : إجراءات الدراسة و الوسائل المستخدمة

## المطلب الأول :الطريقة المتبعة في الدراسة

سنتناول في هذا المطلب عرض للطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع و عينة الدراسة، و أهم مصادر البيانات بالإضافة إلى أدوات جمع هذه البيانات.

### الفرع الأول : مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من العاملين في مؤسسات جزائرية بمختلف وظائفهم التي يمارسونها، خاصة موظفي إدارة المراجعة الداخلية، والمالية و المحاسبة الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية و العملية، حيث شملت هذه الدراسة عينة من المؤسسات والمتمثلة في :مؤسسة لينذ غاز بورقلة، اتصالات الجزائر ورقلة، المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية(SINV) ورقلة، مؤسسة سونلغاز، مؤسسة سونطراك بعين أمناس.

### الفرع الثاني : متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في ما يلي :

**المتغير المستقل** : يتمثل في المراجعة الداخلية

**المتغير التابع** : يتمثل في مخاطر المراجعة الخارجية

الشكل رقم (2-1) يمثل متغيرات الدراسة

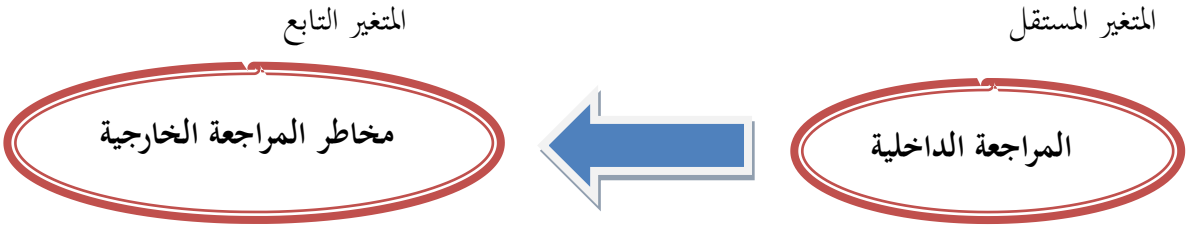


المصدر : من إعداد الطالبة

## المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنحاول في هذا المطلب توضيح الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة

### الفرع الأول : أدوات جمع البيانات

**أولا : أداة جمع البيانات**

تمثل استمارة الاستبيان في الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة لجمع البيانات والمعلومات من الواقع، والمتمثلة في آراء ووجهات نضر مراجعين داخلين محاسبين بعدد من المؤسسات الاقتصادية حول مشكلة الدراسة حيث تم توزيعه عن طريق :

– **المقابلة الشخصية** : وهذا من خلال التسليم المباشر للاستمارة إلى المستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها وإبعاد الغموض الذي قد يكتنفها كما ألحينا على ضرورة ملء الاستمارة أقل في وقت ممكن.

– **الاستعانة بالغير** : من وهذا خلال تسليم عدد معين من الاستمارات إلى بعض الزملاء في جميع أنحاء الولاية التي تمت فيها الدراسة .

– **التسليم المباشر**: وهذا من خلال إيداع استمارة الاستبيان في العديد من المؤسسات الاقتصادية.

**ثانيا : محتوى الاستبيان**

احتوى الاستبيان على مقدمة تشمل موضوع الدراسة بالإضافة إلى مجموعة من المعلومات الموجهة إلى أفراد العينة لتعريفهم بالهدف الأكاديمي وتشجيعهم عل المشاركة فيه، كما بينا أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستحظى بالسرية التامة وأنها لن تستخدم إلى لأغراض البحث العلمي فقط .

–**الجزء الأول** الخاص بالأسئلة المتعلقة ببيانات الشخصية للأفراد عينة الدراسة والتي شملت المؤهل العلمي والمستوى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة والتخصص العلمي.

–**الجزء الثاني** متعلق بالأسئلة الخاصة بفرضيات الدراسة حيث قسم إلى ثلاث محاور حيث أنه اشتمل كل محور على مجموعة من الأسئلة.

- المحور الأول : تضمن أسئلة تتعلق بفرضية الأولى والتي تبين أنواع مخاطر المراجعة الخارجية و العوامل المتسببة في وجودها.
- المحور الثاني : يتضمن أسئلة تتعلق بفرضية الثانية حول فعالية المراجعة الداخلية في تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الملازمة.
- المحور الثالث : يتضمن أسئلة تتعلق بفرضية الثانية حول فعالية المراجعة الداخلية في تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الرقابة.

- المحور الرابع : يتضمن أسئلة تتعلق بفرضية الثانية حول فعالية المراجعة الداخلية في تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الاكتشاف.

**ثالثا : تحكيم الاستبيان :**

قبل نشر الاستبيان خضع لعملية تحكيم من قبل أساتذة وباحثين جامعيين مختصين في المراجعة و المحاسبة ومختصين كذلك في إعداد و إدارة الاستبيان، و هذا بغية التأكد من سلامة بناء الاستمارة من مختلف الجوانب، و خاصة من حيث :

- ✓ دقة صياغة الأسئلة و صحة الإجابات؛
- ✓ توزيع خيارات الإجابة لضمان ملائمتها لعملية المعالجة الإحصائية؛
- ✓ من أجل الوقوف على مشكلة التصميم و المنهجية .

و في الأخير و بناء على الملاحظات و التوصيات الواردة من الأساتذة المحكمين، تمت صياغة الاستبيان بشكل النهائي.[1]

**رابعا : اختبار ثبات الاستبيان من خلال " آلفا كرونباخ "**

من أجل اختبار مصداقية و ثبات الاستبيان و للتأكد من مصداقية المستجوبين في الإجابة على أسئلة الاستبيان و لكل متغير على حدا فقد تم استخدام معامل آلفا كرونباخ لتحقيق الغرض المطلوب، حيث أن معامل آلفا كرونباخ يأخذ قيما بين الصفر و الواحد(0-1) فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، و على العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمت المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة معامل آلفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

***نتائج اختبار الثبات**

بعد قيامنا باختبار المصداقية والثبات عن طريق اختبار الفاكرونباخ على إجابات العينة المكونة من 45فرد وجدنا أن قيمة المعامل بلغت 0.88 حيث يعتبر ذو مستوى جيد من الثقة والثبات وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة كبيرة في نتائج الاستبيان، حسب ما يوضحه الجدول التالي :

**الجدول رقم (2-1) : يبين مقياس معامل الفاكرونباخ لعينة الدراسة**

| عدد الفقرات | معامل الفاكرونباخ |
|---|---|
| 27 | **0.88** |

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجspss

1 توجد استمارة الاستبيان بشكلها النهائي في قائمة الملاحق، انظر الملحق رقم: (01)

**الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة**

وهي عملية فرز وتحليل الإجابات التي تتضمنها استمارة الاستبيان، قصد بناء قاعدة معطيات والتي يتم إعدادها بالاعتماد على برنامج SPSS 23 وهذا بالاستبعاد الاستمارات الملغاة والمفقودة تم تفريغ الإجابات من الاستمارات المعتمدة في شكل جدول مصفوفي يتضمن 36 عمودا و45 سطرا، حيث تم تخصيص خانة لكل جواب في الاستمارة، وهكذا حصلنا على قاعدة معطيات الاستبيان تتكون من(45*36).

تم إعداد أسئلة باستخدام مقياس ليكارت الثلاثي والذي يستحمل ثلاث إجابات المتعلقة بكل من المحاور الأربعة، وهذا من أجل تحديد إجابات أفراد العينة لفقرات الاستبيان، بحيث تتراوح أوزان الإجابات من رقم (3) موافق إلى ( 2) محايد إلى (1) غير موافق وذلك كما هو موضح بالجدول التالي :

**الجدول رقم (2–2) : مقياس الإجابة على بنود الاستبيان وفقا لمقياس لكارت الثلاثي**

| **التصنيف** | غير موافق | محايد | موافق |
|---|---|---|---|
| **الترميز** | 1 | 2 | 3 |

المصدر : من إعداد الطالبة

لقياس درجة الموافقة على محاور الاستبيان، تم استخراج المتوسطات الحسابية لإجابات المستجوبين على جميع أسئلة المحاور الأربعة للاستبيان، مع الأخذ بعين الاعتبار أن درجة 02 تعتبر الحد الفاصل بين الموافقة والغير موافقة حسب مقياس ليكارت الثلاثي، ولكون التوزيع الطبيعي للعينة ووجود نقطتين حرجتين أحدهما موجبة والأخرى سالبة جعل مقياس الفقرات كما يلي:

**الجدول رقم (2–3) معايير تحديد الاتجاه**

| المتوسط المرجح | الرأي |
|---|---|
| من 1الى 1.66 | غير موافق |
| من 1.67إلى 2.33 | محايد |
| من 2.34 إلى 3 | موافق |

من إعداد الطالبة : اعتمادا على برنامج spss

**أولا : توزيع الاستبيان**

قمنا بتوزيع حوالي57 استمارة على أفراد العينة، وتم استرجاع 50 استمارة استبيان وكان عدد الاستمارات غير صالحة حوالي 05 استمارة وعليه سنقوم بالمعاجلة والتحليل الإحصائي ل45 استمارة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2–4).

**الجدول رقم ( 2-4 ) : الاستمارات الموزعة على أفراد العينة**

| البيان | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| الاستمارات الموزعة | 57 | 100% |
| الاستمارات المسترجعة | 50 | 87.72% |
| الاستمارات المفقودة غير صالحة | 5 | 8.77% |
| الاستمارات الصالحة للمعالجة والتحليل الإحصائي | 45 | 78.94% |

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان

**الفرع الثالث: البرامج المستخدمة في معاجلة البيانات**

بعد أن تم الحصول على العدد النهائي للاستبيانات المقبولة تم الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على الحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي spss لتسهيل عملية الملاحظة وبغية التحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها

ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

**الأساليب الإحصائية الوصفية :**

-المتوسطات الحسابية؛

- الانحرافات المعيارية.

**الأساليب الإحصائية الاستدلالية :**

-اختبار آلفا كرونباخ؛

- معامل الارتباط سبيرمان؛

## المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها

يتناول هذا المبحث مطلبين، ارتأينا أن يكون المطلب الأول يتعلق بتوضيح نتائج الدراسة وتحليلها، أما المطلب الثاني فيتمثل في مناقشة النتائج ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

### المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

نحاول في هذا المطلب عرض النتائج المتوصل إليها باستخدام مختلف الأدوات والبرامج الإحصائية والقياسية.

#### الفرع الأول : عرض النتائج المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية: العمر، المستوى العلمي، الوظيفية، مستوى الخبرة.

**أولا : توزيع العينة حسب متغير العمر**

يبين الجدول رقم (2-5) : التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف أعمارهم و هذا على النحو التالي :

**الجدول رقم (2-5) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر**

| العمر | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| اقل من 30 سنة | 11 | %24.4 |
| من30 إلى أقل من40 سنة | 20 | %44.4 |
| من40 إلى أقل من50 سنة | 11 | %24.4 |
| 50 سنة فأكثر | 3 | %6.7 |
| المجموع | 45 | %100 |

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

**الشكل رقم (2-2): تمثيل عينة الدارسة حسب متغير العمر**

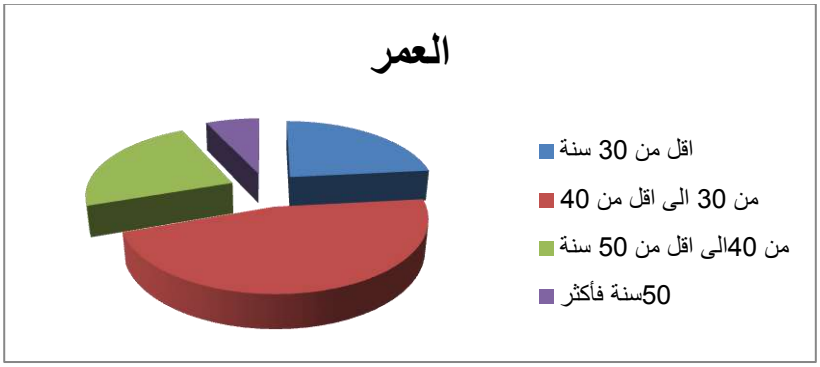


المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 2007

من خلال الجدول السابق الذي يبين لنا توزيع التكرارات و النسب المئوية حسب متغير العمر لأفراد عينة الدراسة، يتضح لنا أن أكثر الفئات العمرية تكرارا هي الفئة من 30 إلى أقل من 40 سنة بنسبة 44.4 في المائة، ثم تليها الفئتين العمريتين أقل من 30 سنة بنسبة 22.4 في المائة، أما الفئة الأقل تكرارا فتتمثل في الفئة من 50سنة فأكثر بنسبة 6.7في المائة.

**ثانيا : توزيع العينة حسب متغير المستوى العلمي**

يبين الجدول رقم (2-6) التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب اختلاف مستواهم العلمي وهذا على النحو التالي :

**الجدول رقم (2-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي**

| المستوى العلمي | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| ثانوي فأقل | 11 | %24.4 |
| جامعي | 29 | %64.4 |
| دراسات عليا | 5 | %11.1 |
| المجموع | 45 | %100 |

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

**الشكل رقم ( 2-3): تمثيل عينة الدارسة حسب متغير المستوى العلمي**

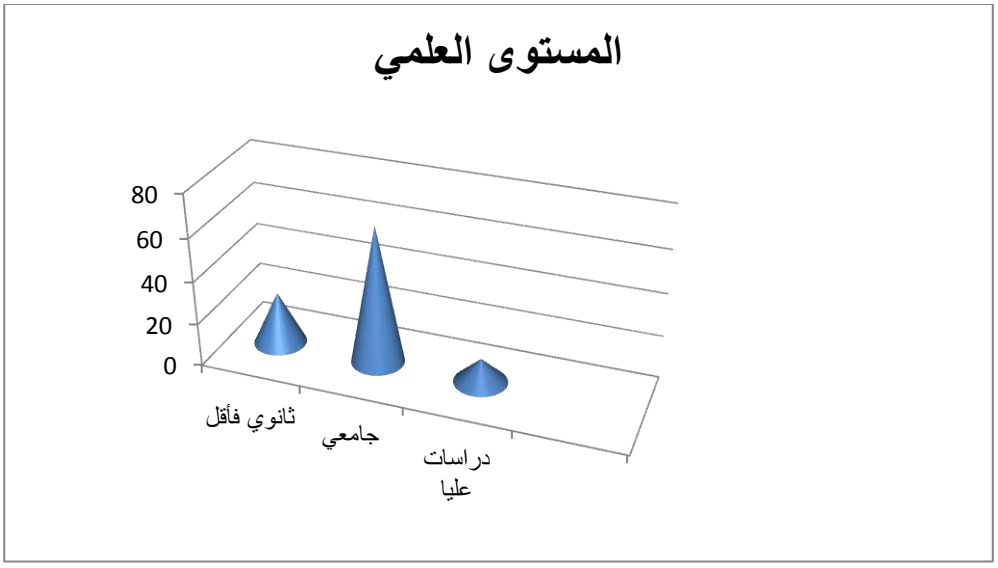


المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجExcel2007

يوضح الجدول رقم (2-6) توزيع لعينة حسب المستوى العلمي، حيث أن أغلبية العينة جامعيين بواقع 64.4في المائة، تليها ثانوي فأقل بنسبة 24.4 في المائة، ثم نسبة 11.1 في المائة لمستوى دراسات عليا وهذا ما يفسر أن الأغلبية لديهم مستوى علمي مؤهل مما يشير إلى توفر المعرفة من قبل المجيبين.

**ثالثا : توزيع متغير الدراسة حسب متغير الوظيفة الممارسة**

**الجدول رقم (2-7) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الممارسة**

| الوظيفة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| مراجع داخلي | 2 | %4.4 |
| محاسب | 18 | %40.0 |
| مدير | 3 | %6.7 |
| وضيفة أخرى (رئيس مصلحة، تقني سامي في تسيير المخزون، تقني في المحاسبة، مكلف بالدراسات المالية والمحاسبية، إطار قانوني، إطار تجاري، إطار دراسات، مهندس) | 22 | %48.9 |
| المجموع | 45 | %100 |

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

**الشكل رقم ( 2-4) يوضح التمثيل البياني أفراد العينة حسب الوظيفة الممارسة**

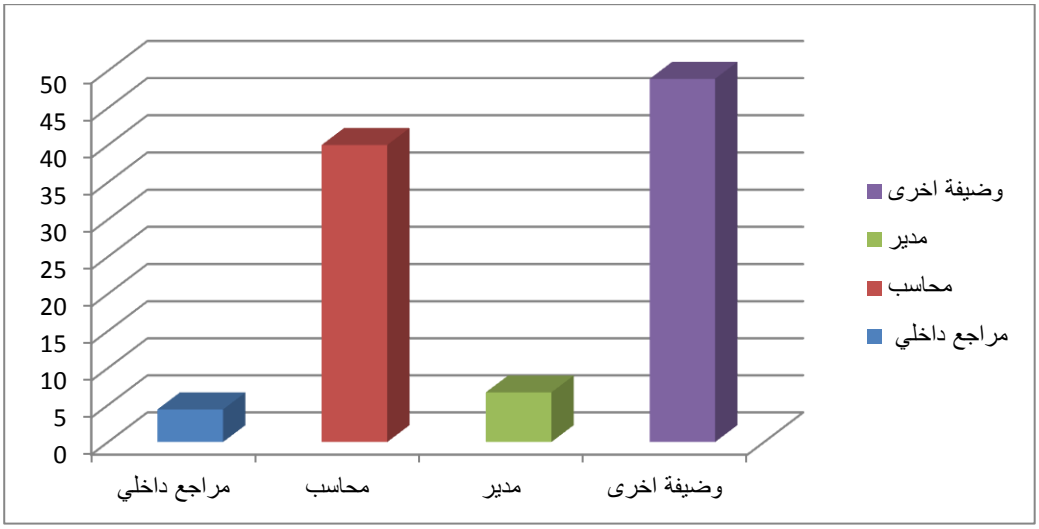


المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel2007

من خلال الجدول رقم(2-7) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة الممارسة حيث تمثل الوظائف الأخرى نسبة 48.9 في المائة، تليها وضيفة محاسب بنسبة 40 في المائة، ثم وضيفة مدير ومراجع داخلي بنسبة 3 و2 في المائة على التوالي.

**رابعا : توزيع متغير الدراسة حسب متغير الخبرة**

**الجدول رقم (2-8) : توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية**

| مستوى الخبرة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| أقل من5 سنوات | 10 | %22.2 |
| من5 إلى أقل من10 سنوات | 15 | %33.3 |
| من10 إلى أقل من15 سنوات | 8 | %17.8 |
| 15سنة فأكثر | 12 | %26.7 |
| المجموع | 45 | %100 |

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

**الشكل رقم (2-5 ) : يوضح التمثيل البياني لأفراد العينة حسب الخبرة المهنية**

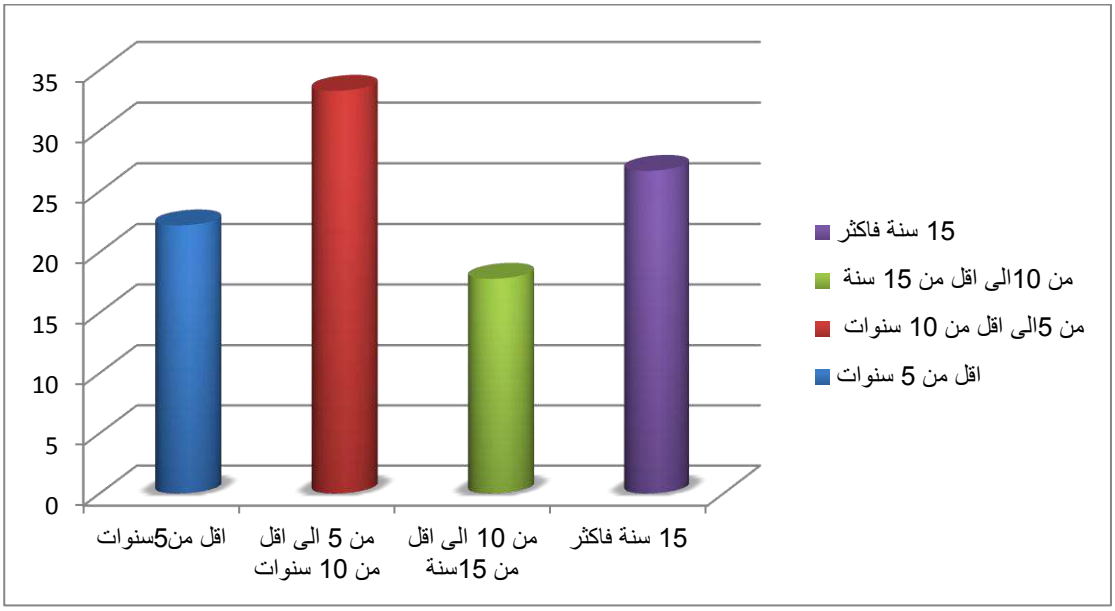


المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجExcel 2007

من خلال الجدول السابق الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية، الذي يتكون من أربع مجالات، حيث أن المجال الأكثر تكرارا هو من خمس إلى أقل من عشر سنوات بنسبة 33.3 في المائة، وأقل المجلات تكرارا هو المجال من عشر إلى أقل من خمسة عشر سنة بنسبة 17.8 في المائة.

**الفرع الثاني: عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضيات**

**أولا :الفرضية الأولى :**

❖ تتمثل مخاطر المراجعة الخارجية في مخاطر ناتجة عن ضعف نظام الرقابة ومخاطر خاصة بطبيعة المؤسسة محل المراجعة أو بطبيعة الحسابات، ومخاطر خاصة بالمراجع القائم بعملية المراجعة.

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الأول والمتمثلة في مخاطر المراجعة الخارجية والعوامل المتسببة في وجودها.

**جدول رقم (2–9)يوضح النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الأول**

| الرقم | العبارات | | غير موافق | محايد | موافق | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة أو المستوى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ترتبط المخاطر المتعلقة بالحسابات بطبيعة المؤسسة وبيئتها | التكرار | 5 | 7 | 33 | 2.62 | 0.68 | موافق |
| | | النسبة | 11.1 | 15.6 | 73.3 | | | |
| 2 | من بين العوامل المتسببة في وجود المخاطر المتعلقة بالحسابات الاختلاسات والتلاعبات | التكرار | 5 | 6 | 34 | 2.64 | 0.7 | موافق |
| | | النسبة | 11.1 | 13.3 | 75.6 | | | |
| 3 | تنشأ مخاطر المراجعة (المخاطر الملازمة) عن خصوصية بعض الحسابات | التكرار | 4 | 16 | 25 | 2.46 | 0.66 | موافق |
| | | النسبة | 8.9 | 35.6 | 55.6 | | | |
| 4 | عدم وجود مصلحة المراجعة الداخلية يمكن أن يتسبب في وجود مخاطر عن عملية المراجعة | التكرار | 4 | 6 | 35 | 2.69 | 0.63 | موافق |
| | | النسبة | 8.9 | 13.3 | 77.8 | | | |
| 5 | تنشأ المخاطر المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية عن عدم تمكن هذا الأخير من كشف مختلف | التكرار | 5 | 8 | 32 | 2.6 | 0.69 | موافق |
| | | النسبة | 11.1 | 17.8 | 71.1 | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأخطاء (ضعف الرقابة) | | | | | | |
| 6 | ضعف نظام الرقابة الداخلية وعدم كفاءته يساهم في وجود مخاطر متعلقة بالرقابة الداخلية في المؤسسة | التكرار | 3 | 2 | 40 | 2.82 | 0.53 | موافق |
| | | النسبة | 6.7 | 4.4 | 88.9 | | | |
| 7 | من بين العوامل المتسببة في وجود المخاطر الناتجة عن نظام الرقابة الداخلي هي الأخطاء البشرية | التكرار | 5 | 9 | 31 | 2.58 | 0.69 | موافق |
| | | النسبة | 11.1 | 20 | 68.9 | | | |
| 8 | تنشأ المخاطر الجوهرية في القوائم المالية عن فشل المراجع الداخلي في اكتشاف مختلف الأخطاء والتحريفات | التكرار | 5 | 14 | 26 | 2.46 | 0.69 | موافق |
| | | النسبة | 11.1 | 31.1 | 57.8 | | | |
| 9 | تتعلق مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية بفعالية المراجعة الداخلية وتطبيق المراجع الداخلي لها | التكرار | 5 | 19 | 21 | 2.35 | 0.68 | موافق |
| | | النسبة | 11.1 | 42.2 | 46.7 | | | |
| | **المتوسط العام** | | | | | 2.58 | 0.4 | |

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجSpss

يصف الجدول (2-9) وجهة نظر المستجوبين حول **مخاطر المراجعة الخارجية والعوامل المتسببة في حدوثها**.

حيث توضح نتائج الجدول (2-9) رأي أفراد العينة حول مخاطر المراجعة الخارجية والعوامل المتسببة فيها، فمن خلال قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المحور الذي قدر ب 2.58 وانحراف معياري قدرت ب0.4 حيث كان اتجاه العينة نحو الموافقة وهذا ما يعني أن مخاطر المراجعة الخارجية تنتج عن عدة عوامل منها الخاص بطبيعة المؤسسة ومنها ما يتعلق بالرقابة الداخلية أو المراجع القائم بعملية المراجعة.

- حيث تشير العبارة الأولى والثانية إلى أن المخاطر المتعلقة بالحسابات ( المخاطر الملازمة ) تنشأ عن طبيعة المؤسسة محل المراجعة وهذا ما وافق عليه مجتمع الدراسة، وهو ما يدل على معرفة المجيبين للمخاطر الخاصة بطبيعة الحسابات.

- وتشير العبارة الخامسة والسادسة والسابعة إلى أن ضعف نظام الرقابة الداخلي يساهم في نشوء مخاطر المراجعة الخاصة بالرقابة وهذا ما أيدته عينة الدراسة.
- كما تشير العبارتين الثامنة والتاسعة أن مخاطر الأخطاء الجوهرية (مخاطر الاكتشاف) تنشأ عن فشل المراجع في اكتشاف مختلف الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية وهذا ما وافقت عليه عينة الدراسة.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة رقم ستة "**ضعف نظام الرقابة الداخلي وعدم كفاءته يساهم في وجود مخاطر متعلقة بالرقابة الداخلية في المؤسسة**" قد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى وسيط حسابي (2.82)، وهو ما يدل على أن أفراد عينة على وعي بأهمية تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وذلك للتقليل من مخاطر الناتجة عنه.

في حين أن العبارة رقم تسعة والمتعلقة بـ**أن مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية تتعلق بفعالية المراجعة الداخلية وتطبيق المراجع الداخلي لها** قد تحصلت على أدنى قبول من المستجوبين بمتوسط حسابي قدر ب 2.35 ، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى أن مجتمع الدراسة لم تكن له المعرفة اللازمة لمخاطر الأخطاء الجوهرية.

وهذا ما يؤكد صحة فرضتنا الأولى أن مخاطر المراجعة الخارجية تتمثل في مخاطر ناتجة عن ضعف نظام الرقابة الداخلي، مخاطر ناتجة عن طبيعة المؤسسة محل المراجعة، مخاطر خاصة بالمراجع القائم بعملية المراجعة.

**ثانيا : الفرضية الثانية :**

**الفرضية الجزئية الأولى :**

❖ تؤدي فعالية المراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الملازمة.

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المتعلقة بفعالية المراجعة الداخلية في تحقيق أهدافها المتمثلة تقليل مخاطر الملازمة.

**جدول رقم (2-10)يوضح النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الثاني**

| الرقم | العبارات | | غير موافق | محايد | موافق | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يساهم تقييم جودة نظام المعلومات المحاسبي من طرف المراجع الداخلي في المؤسسة إلى التقليل من المخاطر المتعلقة بالحسابات | التكرار | 2 | 6 | 37 | 2.77 | 0.52 | موافق |
| | | النسبة% | 4.4 | 13.3 | 82.2 | | | |
| 2 | التأكد بأن المعلومات المحاسبية يتم إعدادها والإفصاح عنها طبقا للنظام المحاسبي المالي من طرف | التكرار | 0 | 10 | 35 | 2.77 | 0.52 | موافق |
| | | النسبة% | 0 | 22.2 | 77.8 | | | |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المراجع الداخلي يقلل من المخاطر المتعلقة بالحسابات | | | | | | | |
| 3 | على المراجع الداخلي أن يكون على دراية بخصائص العمليات وطبيعة نشاط المؤسسة وذلك للتقليل من المخاطر المتعلقة بالتسجيل المحاسبي | التكرار | 1 | 5 | 39 | 2.84 | 0.42 | موافق |
| | | النسبة | 2.2 | 11.1 | 86.7 | | | |
| 4 | يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من صدق المعلومات المالية والتشغيلية بإلزام المحاسب على توفير مستندات الثبوتية | التكرار | 1 | 11 | 33 | 2.71 | 0.50 | موافق |
| | | النسبة | 2.2 | 24.4 | 73.3 | | | |
| 5 | على المراجع الداخلي مراعاة بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب للتقليل من المخاطر المتعلقة بالحسابات( المخاطر الملازمة) | التكرار | 6 | 14 | 25 | 2.42 | 0.72 | موافق |
| | | النسبة% | 13.3 | 31.1 | 55.6 | | | |
| 6 | وجود خلل في البرنامج المستخدم في تطبيق النظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى ظهور المخاطر المتعلقة بأرصدة الحسابات | التكرار | 5 | 11 | 29 | 2.53 | 0.69 | موافق |
| | | النسبة | 11.1 | 24.4 | 64.4 | | | |
| | **المتوسط العام** | | | | | 2.58 | 0.4 | |

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامجSpss

توضح نتائج الجدول (2-10) رأي أفراد العينة حول فعالية المراجعة الداخلية في تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الملازمة، فمن خلال قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المحور الذي قدر ب (2.58) وانحراف معياري قدرت ب(0.4)، حيث كان اتجاه العينة نحو الموافقة على أن فعالية المراجعة الداخلية تساهم في تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الملازمة (المخاطر المتعلقة بالحسابات).

حيث أن :

- **العبارة الأولى** : من خلال الجدول (2-10) يتبين أن اتجاه المستجوبين كانت بدرجة موافق بنسبة 82.2 في المائة أي ما يعادل 37فرد، وتليها درجة محايد بنسبة 13.3 في المائة، ونلاحظ أن المتوسط الحسابي يقع في المجال موافق بقيمة 2.77 و0.52 قيمة الانحراف المعياري الذي يدل على آراء

المستجوبين كانت موافقة على أن تقييم جودة نظام المعلومات المحاسبي من قبل المراجع يقلل من المخاطر المتعلقة بالحسابات.

- **العبارة الرابعة** : وافقت عينة الدراسة على إلزامية قيام المراجع الداخلي بالتأكد من صدق المعلومات المالية والتشغيلية بإلزام المحاسب على توفير مستندات الثبوتية بنسبة بلغت 63.3 في المائة، أما نسبة 24.4 في المائة من أفراد العينة كانت إجاباتهم محايدة، وقد بلغ المتوسط الحسابي 2.42في مجال الموافقة، وانحراف معياري ذو تشتت مقبول وتجانس في بقيمة (0.5)، وهو دال على وعي المجيبين بضرورة إثبات كل العمليات التي تحدث في المؤسسة دفتريا.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة رقم ثلاثة **على المراجع الداخلي أن يكون على دراية بخصائص العمليات وطبيعة نشاط المؤسسة وذلك للتقليل من المخاطر المتعلقة بالتسجيل المحاسبي** قد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى متوسط حسابي (2.84)، وهذا يدل على أن مجتمع الدراسة يمتلك المعرفة بأن خصائص العمليات وطبيعة المؤسسة له تأثير على مخاطر التي قد تواجهها المؤسسة.

في حين أن العبارة رقم خمسة والمتعلقة **على المراجع الداخلي مراعاة بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب للتقليل من المخاطر المتعلقة بالحسابات (المخاطر الملازمة)**، قد تحصلت على أدنى قبول من المستجوبين بمتوسط حسابي قدر باثنين فاصل انثنين وأربعين ويمكن أن يرجع السبب إلى ذالك في أن المجيبين لم تكن لهم المعرفة الكافية بأن عمل المراجع الداخلي مرتبط ارتباطا وثيقا باستخدام الحاسوب.

ومن خلال كل هذا يمكن إثبات صحة الفرضية التي مفادها أن فعالية المراجعة الداخلية تساهم في التقليل من مخاطر الملازمة في المؤسسات محل الدراسة.

**الفرضية الجزئية الثانية :**

❖ تؤدي الفعالية الجيدة للمراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الرقابة.

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثالث والمتعلقة بفعالية المراجعة الداخلية في تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الرقابة.

**جدول رقم (2–11)يوضح النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الثالث**

| الرقم | العبارات | | غير موافق | محايد | موافق | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة أو المستوى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يولي المراجع الداخلي أهمية | التكرار | 2 | 12 | 31 | 2.67 | 0.57 | موافق |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بالغة لتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة | النسبة | 4.4 | 26.7 | 68.9 | | | |
| 2 | على المراجع الداخلي الحصول على الفهم الكافي لهيكل الرقابة الداخلية مما يساهم في تقليل مخاطر الرقابة الداخلية | التكرار | 2 | 9 | 34 | 2.71 | 0.55 | موافق |
| | | النسبة | 4.4 | 20 | 75.6 | | | |
| 3 | يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من مدى وجود الأصول داخل المؤسسة وحمايتها | التكرار | 1 | 13 | 31 | 2.66 | 0.52 | موافق |
| | | النسبة | 2.2 | 28.9 | 68.9 | | | |
| 4 | فحص الحسابات والتحقق من القيود وكشف الأخطاء يقلل من مخاطر الرقابة | التكرار | 2 | 6 | 37 | 2.78 | 0.52 | موافق |
| | | النسبة% | 4.4 | 13.3 | 82.2 | | | |
| 5 | على المراجع الداخلي الإبلاغ عن مختلف الانحرافات والأخطاء في نظام الرقابة الداخلي وتقديم اقتراحات للإدارة | التكرار | 0 | 7 | 38 | 2.84 | 0.37 | موافق |
| | | النسبة % | 0 | 15.6 | 84.4 | | | |
| | **المتوسط العام** | | | | | 2.73 | 0.34 | |

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

يصف الجدول (2-11) وجهة نظر المستجوبين حول **فعالية المراجعة الداخلية في تحقيق أهدافها المتمثلة في تقليل مخاطر الرقابة**

توضح نتائج الجدول (2-11) رأي أفراد العينة حول فعالية المراجعة الداخلية في تحقيق أهدافها والمتمثلة في تقليل مخاطر الرقابة، فمن خلال قيمة المتوسط الحسابي العام لفقرات هذا المحور الذي قدر ب (2.73) وانحراف معياري قدرت ب (0.34)، حيث كان اتجاه العينة نحو الموافقة وهو ما يؤكد أن مجتمع الدراسة يعي دور المراجعة الداخلية في تقليل من مخاطر المتعلقة بالرقابة الداخلية في المؤسسات المدروسة.

- **العبارة الأولى** : يتبين لنا في هذه العبارة التي تشير إلى أن المراجع الداخلي يولي أهمية بالغة لتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، حضت بنسبة 68.9 في المائة من أفراد العينة الموافقين لمحتوى هذه العبارة، أما الغير موافقين بلغت نسبتهم 4.4 في المائة، وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.71 في مجال الموافقة وانحراف معياري قدر ب0.55وهو دال على أن مجتمع الدراسة يملك المعرفة بأهمية تقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل المراجع الداخلي.

- **العبارة الرابعة** : وافقت عينة الدراسة على أن فحص الحسابات والتحقق من القيود وكشف الأخطاء يقلل من مخاطر الرقابة بنسبة 82.2 في المائة ما يعادل 37فرد، وكان عدد الأفراد الغير موافقين على مضمون هذه العبارة شخصين ما يعادل 4.4 في المائة، وقدر المتوسط الحسابي لهذه لعبارة ب2.78 في مجال الموافقة، وانحراف معياري قدر ب0.52، وهو ما يثبت أن الأفراد المجيبين يدركون أهمية فحص الحسابات في تقليل مخاطر الناتجة عن نظام الرقابة الداخلي.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول أن العبارة الخامسة **على المراجع الداخلي الإبلاغ عن مختلف الانحرافات والأخطاء في نظام الرقابة الداخلي وتقديم اقتراحات للإدارة** قد تحصلت على أكثر تأييد بأعلى وسيط حسابي (2.84)،وهو دال على أن مجتمع الدراسة لديه وعي بأن الانحرافات والأخطاء التي قد تحدث في محيط المؤسسة تتسبب في حدوث مخاطر في العملية التسييرية.

في حين أن العبارة رقم ثلاثة والمتعلقة **يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من مدى وجود الأصول داخل المؤسسة وحمايتها**، قد تحصلت على أدنى قبول من المستجوبين بمتوسط حسابي قدر باثنين فاصل ستة وستين، ويمكن أن نرجع سبب ذلك على أن أفراد عينة الدراسة لم تكن لهم المعرفة اللازمة بوضائف ومهام المراجع الداخلي داخل المؤسسة.

ومن خلال هذا نثبت صحة هذه الفرضية أن فعالية المراجعة الداخلية في تحقيق الأهداف تؤدي للتقليل من مخاطر الرقابة في المؤسسات محل الدراسة.

**الفرضية الجزئية الثالثة :**

- ❖ تؤدي الفعالية الجيدة للمراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الاكتشاف (مخاطر الأخطاء الجوهرية).

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الرابع والمتعلقة بفعالية المراجعة الداخلية في تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الاكتشاف.

**جدول رقم ( 2-12)يوضح النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستجوبين حول فقرات المحور الرابع**

| الرقم | العبارات | | غير موافق | محايد | موافق | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة أو المستوى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | وضع إجراءات مراجعة سليمة يساهم في التقليل من الأخطاء الجوهرية | التكرار | 1 | 9 | 35 | 2.75 | 0.48 | موافق |
| | | النسبة% | 2.2 | 20 | 77.8 | | | |
| 2 | على المراجع الداخلي أن يكون على | التكرار | 2 | 7 | 36 | 2.76 | 0.53 | موافق |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دراية بمخاطر المراجعة بما في ذلك مخاطر الأخطاء الجوهرية ومصادرها | النسبة% | 4.4 | 15.6 | 80.0 | | | |
| 3 | يجب أن يتوفر في قسم المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والتدريب اللازم لتنفيذ مسئوليات المراجعة الداخلية ومنه تقليل من الأخطاء | التكرار | 1 | 4 | 40 | 2.86 | 0.4 | موافق |
| | | النسبة% | 2.2 | 8.9 | 88.9 | | | |
| 4 | التخطيط الملائم لإجراءات المراجعة عند تطبيقها من طرف المراجع الداخلي للتقليل من مخاطر الأخطاء الجوهرية | التكرار | 0 | 13 | 32 | 2.71 | 0.46 | موافق |
| | | النسبة% | 0 | 28.9 | 71.1 | | | |
| 5 | على المراجع الداخلي الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة للتقليل من الأخطاء الجوهرية | التكرار | 2 | 10 | 33 | 2.69 | 0.57 | موافق |
| | | النسبة % | 4.4 | 22.2 | 73.3 | | | |
| 6 | يجب على المراجع الداخلي أن يكون على دراية بالأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية واستخدامها في عملية المراجعة | التكرار | 5 | 15 | 25 | 2.44 | 0.69 | موافق |
| | | النسبة% | 11.1 | 33.3 | 55.6 | | | |
| 7 | يقوم المراجع الداخلي باختيار حجم عينة مناسبة للتقليل من الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية | التكرار | 6 | 15 | 24 | 2.44 | 0.72 | موافق |
| | | النسبة % | 13.3 | 33.3 | 53.3 | | | |
| | **المتوسط العام** | | | | | 2.66 | 0.32 | |

يصف الجدول (2-12) وجهة نظر المستجوبين حول **فعالية المراجعة الداخلية في تحقيق أهدافها والمتمثلة في التقليل من المخاطر الاكتشاف.**

من خلال الجدول (2-12) يتبين أن آراء المستجوبين كانت موافقة لفقرات هذا المحور الخاصة بفعالية المراجعة الداخلية في تحقيق أهدافها والمتمثلة في تقليل مخاطر الاكتشاف بمتوسط حسابي عام بلغ 2.66، وانحراف معياري قدر ب0.32دال على تشتت مقبول ووجود تجانس في أجوبة المستجوبين وهو دال أيضا على أن مجتمع الدراسة وافق على أن فعالية المراجعة الداخلية تساهم في تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الاكتشاف .

حيث أن :

- **العبارة الثانية** : نلاحظ أن هذه الفقرة الخاصة ب على المراجع الداخلي أن يكون على دراية بمخاطر المراجعة بما في ذلك مخاطر الأخطاء الجوهرية ومصادرها حصلت على موافق بنسبة 80 في المائة من إجابات أفراد العينة وكانت نسبة 15.6 في المائة منهم إجاباتهم محايدة، وقدر المتوسط الحسابي لهذه العبارة ب2.76 في مجال موافق، وبلغ الانحراف المعياري صفر ثلاثة وخمسين وهذا ما يدل على أن أفراد العينة لديهم اهتمام بمخاطر المراجعة.

ويتضح لنا أيضا من خلال الجدول(2-12) أن العبارة رقم ثلاثة " **يجب أن يتوفر في قسم المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والتدريب اللازم لتنفيذ مسؤوليات المراجعة الداخلية ومنه تقليل الأخطاء**" تحصلت على أكثر تأييد بأعلى وسيط حسابي قدر ب(2.86 )، وهو يدل على وجود وعي من طرف المجيبين بأهمية توفر مختلف المعارف والمهارات لدى القائمين على وضيفة المراجعة الداخلية في المؤسسات المدروسة.

في حين أن العبارة رقم ستة وسبعة (**يجب على المراجع الداخلي أن يكون على دراية بالأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية واستخدامها في عملية المراجعة**) و(**يقوم المراجع الداخلي باختيار حجم عينة مناسبة للتقليل من الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية**) **على التوالي** قد تحصلت على أدنى قبول من المستجوبين بمتوسط حسابي قدر ب (2.42 )، ويكمن إرجاع السبب في ذلك حسب رأينا إلى نقص المعرفة اللازمة لمختلف النماذج والأساليب الإحصائية المستخدمة في وضيفة المراجعة.

ومن خلال كل هذا يمكن أن نؤكد صحة فرضيتنا التي تشير إلى أن فعالية المراجعة الداخلية تؤدي إلى تحقيق أهدافها والمتمثلة في تقليل مخاطر الاكتشاف (مخاطر الأخطاء الجوهرية)، وإثبات صحة الفرضية الثاني التي مفادها أن فعالية المراجعة الداخلية تساهم في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية.

**خامسا : اختبار وتحليل الفرضية الثالثة**

لمعرفة العلاقة بين كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ارتأينا دراسة العلاقة الارتباطية بين المحور الخاص بمخاطر المراجعة الخارجية ومسبباتها وكل من المحور الثاني والثالث والرابع الخاصة بفعالية المراجعة الداخلية في تحقيق أهدافها، بالاعتماد على معامل سبيرمان حيث :

- **Ho الفرضية الصفرية** : لا توجد علاقة تنسيق وتعاون بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في المؤسسات المدروسة.
- **H1 الفرضية البديلة** : توجد علاقة تنسيق وتعاون بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في المؤسسات المدروسة.

**الجدول (2-13) العلاقة الارتباطية بين محاور الاستبيان باستخدام معامل سبيرمان**

| | | المحور الثاني | المحور الثالث | المحور الرابع |
|---|---|---|---|---|
| المحور الأول | معامل الارتباط | 0.502 | 0.512 | 0.526 |
| | مستوى الدلالة | 0.000 | 0.000 | 0.000 |
| | عدد الأفراد | 45 | 45 | 45 |

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

***تحليل نتائج الارتباط**

من خلال نتائج الجدول رقم (2-13) نلاحظ وجود ارتباط بين كل من المحور الأول الخاص بمخاطر المراجعة الخارجية والعوامل المتسببة في وجودها والمحور الثاني الخاص بمساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الملازمة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.52).

وبلغ معامل الارتباط بين كل من المحور الخاص بمخاطر المراجعة الخارجية والمحور الثالث الخاص بمساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الرقابة قيمة (0.512) وهو ما يدل على وجود ارتباط بين المحورين.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أيضا وجود ارتباط بلغت قيمته (0.526) بين المحور الأول الخاص بمخاطر المراجعة الخارجية والعوامل المتسببة في وجودها والمحور الرابع المتعلق بمساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الاكتشاف.

وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباطية بين المحور الأول الخاص بمخاطر المراجعة الخارجية المحاور الثلاثة التي تتمحور حول فعالية المراجعة الداخلية في تحقيق أهدافها، من خلال المهام التي تقوم بها وضيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة، من كشف لمختلف الأخطاء والتحريفات الخاصة بالحسابات وكذا مراقبة وتقييم جودة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وهذا من أجل تفادي المخاطر الخاصة التي تنتج عن المراجعة الخارجية.

وبلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05) فبالتالي نرفض الفرضية الصفرية Ho ونقبل الفرضية البديلة H1 التي مفادها وجود علاقة تنسيق وتعاون بين المراجعة الداخلية والخارجية.

وهو ما يدل على أن وضيفة المراجعة الداخلية في المؤسسات المدروسة تعتمد على عمل المراجع الخارجي والمتمثلة في تقريره السنوي على صحة وعدالة القوائم المالية وذلك من خلال مختلف الخطوات والأساليب التي يتبعها المراجع الداخلي للحد أو التخفيض من حدة مخاطر المراجعة الخارجية على القوائم المالية.

## المطلب الثاني: مناقشة النتائج ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة

من خلال هذا المطلب سنحاول عرض أهم النتائج المتوصل إليها ومقارنتها بالنتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة

### الفرع الأول : مناقشة نتائج الدراسة

بعد تحليل وتفسير واختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية :

**1-النتائج المتعلقة بمخاطر المراجعة الخارجية والعوامل المتسببة في وجودها**

- ✓ وجود معرفة ووعي بمخاطر المراجعة الخارجية ومختلف العوامل المتسببة في وجودها والتي قد تعرقل سيرورة العمل في المؤسسات المدروسة.
- ✓ تنشأ مخاطر المراجعة الخارجية عن عوامل منها الخاص بالأشخاص القائمين على وضيفة المراجعة ومنها المرتبط بطبيعة المؤسسة وخصوصية حساباتها.

**2-النتائج المتعلقة بمساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الملازمة**

- ✓ تقييم جودة نضام المعلومات المحاسبي في المؤسسة من طرف المراجع الداخلي والتعرف على مختلف النقائص التي تشوب هذا النظام يقلل من المخاطر المتعلقة بالحسابات (المخاطر الملازمة).
- ✓ مراعاة طبيعة وخصائص العمليات في المؤسسة من طرف القائمين على وضيفة المراجعة الداخلية يساهم في التقليل من مخاطر الملازمة.

**3-النتائج المتعلقة بمساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الرقابة**

- ✓ القيام بفحص مختلف الحسابات والتأكد من صدق العمليات الجارية في المؤسسة من طرف المراجع الداخلي تعمل على الحد من مخاطر الرقابة.
- ✓ اكتشاف مختلف الانحرافات والأخطاء في نظام الرقابة الداخلي والإبلاغ عن ذلك للإدارة يساهم في تخفيض مخاطر المتعلقة بالرقابة الداخلية.

**4-النتائج المتعلقة بمساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الاكتشاف**

- ✓ تساهم الإجراءات السليمة للمراجعة التي يستخدمها المراجع الداخلي في التقليل من مخاطر الأخطاء الجوهرية (مخاطر الاكتشاف).
- ✓ الكفاءة والتأهيل العلمي للمراجع الداخلي أثناء قيامه بمهامه يقلل من الأخطاء المرتكبة وبالتالي التقليل من مخاطر الاكتشاف.

**5- النتائج المتعلقة بالعلاقة الارتباطية بين محاور الاستبيان**

- ✓ توجد علاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والمتمثلة في علاقة تعاون وتنسيق من خلال استفادة كل منهما من عمل الأخرى.

**الفرع الثاني : مقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة**

بالرغم من وجود وجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة إلى أن نتائج هذه الدراسة اختلفت عن الدراسات السابقة في :

1- دراسة Lizabeth،Willia **Estimating the risks inherent and control risks ":** 2000 "

توصلت هذه الدراسة إلى أن العوامل الخاصة المتعلقة بأرصدة الحسابات هي التي تأثر على تقدير مخاطر الملازمة، أما الدراسة الحالية فكانت نتائجها مرتبطة بتنفيذ المراجعة الداخلية ومساهمتها في تقليل كل من مخاطر الملازمة والرقابة ومخاطر الاكتشاف.

2- دراسة أرزاق أيوب محمد كرسوع، **مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية،غزة –فلسطين، 2008

اختلفت نتائج هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها توصلت إلى أن المراجع الخارجي هو المسؤول عن تقليل مخاطر المراجعة من خلال القيام بجملة من الإجراءات من بينها استخدام الحاسب الالكتروني واستخدام العينة الإحصائية بطريقة صحيحة يساهم في تخفيض مخاطر المراجعة، في حين أن الدراسة الحالية خلصت إلى أن المراجعة الداخلية هي التي تساهم في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية.

3- دراسة معاذ طاهر صالح المقطري، أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الرابع، 2011

توصلت دراسة معاذ طاهر المقطري إلى أن التخصص المهني للمراجع له دور في تقليل مخاطر المراجعة في حين أن دراستنا نتج عنها أن الإجراءات السليمة للمراجع تخفض من مخاطر المراجعة الخارجية.

4- دراسة أنس القاسم فضل الله محمد وهلال يوسف صلاح، **أثر كفاءة الرقابة الداخلية على مخاطر المراجعة الخارجية**، 17-01-2016

خلصت دراسة أنس القاسم فضل الله محمد وهلال يوسف صلاح إلى أن تطبيق الرقابة الداخلية بالشكل المناسب تؤثر في تقليل مخاطر المراجعة، أما الدراسة الحالية فكانت نتائجها تتمحور حول الفعالية الجيدة للمراجعة الداخلية تؤدي للتقليل من مخاطر المراجعة.

**خلاصة الفصل :**

هدفنا من خلال هذا الفصل إلى إبراز الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية في المؤسسة الاقتصادية، وكذا إبراز أهمية المراجعة الداخلية في العملية التسييرية في المؤسسة

وتمثلت هذه الدراسة في استبيان، وزع على عينة متمثلة في موضفين في عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من ذوي التخصص في مجال المراجعة والمحاسبة على اختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم العلمية والعملية وخلصت هذه الدراسة إلى :

- ✓ من بين الأسباب التي تؤدي إلى وجود مخاطر المراجعة الخارجية عدم فعالية وكفاءة نضام الرقابة الداخلي في المؤسسة.
- ✓ أن المراجعة الداخلية مهمة ولها دور كبير في التقليل من مخاطر الملازمة ومخاطر الاكتشاف.
- ✓ أن المراجعة الداخلية تعتبر أداة رقابية في المؤسسة وذلك من خلال مساهمتها في التقليل من مخاطر الرقابة.
- ✓ تستفيد وضيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة من عمل المراجع الخارجي وذلك لغرض تحقيق فعالية المراجعة الداخلية للتحقيق الأهداف.

# الخاتمة

**الخاتمة :**

هدفنا في هذه الدراسة إلى دراسة دور المراجعة الداخلية في التقليل من مخاطر المراجعة الخارجية في بعض المؤسسات في الجنوب الجزائري، ولغرض تحقيق أهداف هذا البحث تم استعراض الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع قصد الوقوف على خلفيته النظرية واستعراض أهم الدراسات السابقة في الموضوع وذلك من أجل الاستفادة منها في تحديد المتغيرات المؤثرة في إشكالية الدراسة والتي تمحورت حول **ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية ؟**، وللوصول إلى إجابة عن الموضوع قمنا باستعراض الدراسة الميدانية والتي تعد تجسيدا للإطار النظري، حيث قمنا بتصميم استبيان بغرض جمع المعلومات حول الدراسة ثم تحليلها بالاستخدام مختلف الأدوات الأساليب الإحصائية من أجل التوصل إلى النتائج تقديم اقتراحات حول موضوع الدراسة.

**نتائج البحث واختبار فرضياته :**

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج استطعنا من خلالها إلى إثبات أو نفي الفرضيات المقترحة في مستهل هذا البحث

**أولا نتائج البحث :**

- تشأ مخاطر المراجع الخارجية عن عدة عوامل متمثلة في :

-طبيعة المؤسسة محل المراجعة؛ فخصوصية بعض الحسابات وتعقيدها يشكل خطر في عملية المراجعة.

-ضعف نظام الرقابة الداخلي وعدم كفاءته وكفاءة الأشخاص القائمين عليه يتسبب في مخاطر متعددة من بينها مخاطر الرقابة.

-الشخص القائم بعملية المراجعة، فالشخص القائم بعملية المراجعة هو المسئول الأول عن حدوث مخاطر في عملية المراجعة،فانقص الخبرة والكفاءة تجعل من العمل الذي يقوم به أقل ثقة ومصداقية وعرضة للمخاطر.

- تساهم المراجعة الداخلية لما تتمتع به من خصائص عن بقية الوظائف الأخرى في المؤسسة في التقليل من المخاطر الناتجة عن المراجعة الخارجية ( المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة بالإضافة إلى مخاطر الاكتشاف )من خلال جملة من الإجراءات والمهام التي يقوم بها المراجع الداخلي خلال تأديته للمهام الوظيفية.
- هناك علاقة تنسيق وتعاون بين كل من وضيفة المراجعة الداخلية والخارجية من خلال من خلا استفادة كل منهما من عمل الآخر.

**ثانيا : اختبار الفرضيات**

تمكنا من خلال هذا البحث من اختبار صحة الفرضيات التي تم وضعها في مستهل هذه الدراسة والتي سنلخصها في ما يلي :

- ✓ الفرضية الأولى : ترتبط مخاطر المراجعة الخارجية بضعف نظام الرقابة الداخلي وبطبيعة المؤسسة محل المراجعة وكذلك بالمراجع القائم بهذه الوظيفة

وهذا ما يثبت صحة فرضيتنا الأولى والتي تشير إلى أن مخاطر المراجعة الخارجية ترتبط بطبيعة المؤسسة محل المراجعة وكذا بضعف الرقابة الداخلية وبالمراجع القائم بعملية المراجعة.

- ✓ الفرضية الثانية : تؤدي فعالية المراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية.

وهذا ما يؤكد صحة فرضيتنا الثانية والتي تشير إلى فعالية المراجعة الداخلية تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إليها و المتمثلة في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية.

- ✓ الفرضية الجزئية الأولى : تؤدي فعالية المراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الملازمة.

وهذا ما يؤكد صحة هذه الفرضية والتي تشير إلى فعالية المراجعة الداخلية تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إليها و المتمثلة في تقليل مخاطر الملازمة.

- ✓ الفرضية الجزئية الثانية : تؤدي فعالية المراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الرقابة.

وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية والتي تشير إلى أن فعالية المراجعة الداخلية تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إليها و المرتبطة بمخاطر الرقابة.

- ✓ الفرضية الجزئية الثالثة : تؤدي فعالية المراجعة الداخلية إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في تقليل مخاطر الاكتشاف (مخاطر الأخطاء الجوهرية).

وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية والتي تشير إلى فعالية المراجعة الداخلية تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إليها والخاصة بتقليل مخاطر الاكتشاف ( مخاطر الأخطاء الجوهرية).

- ✓ الفرضية الخامسة : توجد علاقة تنسيق وتعاون بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

وهذا ما يؤكد صحة فرضيتنا التي تشير إلى وجود علاقة تعاون وتنسيق بين عمل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في المؤسسات المدروسة.

**توصيات واقتراحات البحث :**

1-ضرورة إعادة تنظيم وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسات محل الدراسة؛

2-العمل على تكوين مراجعين داخلين تكوينا مهنيا وعلميا يتوافق مع احتياجات المؤسسة؛

3-ضرورة وجود تنسيق بين عمل المراجع الداخلي والخارجي وذلك لتفادي الوقوع في مختلف الأخطاء.

**آفاق الدراسة :**

تعد المراجعة الداخلية من أهم الوظائف داخل المؤسسة الاقتصادية في ضل وجود مخاطر ناتجة عن عملية المراجعة الخارجية، فبتالي يحتاج هذا الموضوع إلى عدة دراسات تكل العمل الذي قمنا به وتتمحور هذه المواضيع حول :

- دور التكامل بين وضيفة المراجعة الداخلية والخارجية؛
- دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر استخدام نضم المعلومات المحاسبية؛
- دور المراجع الداخلي في الحد من مخاطر التدقيق في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- المراجعة الداخلية في ضل التشغيل الالكتروني للبيانات.

# المصادر

**قائمة المراجع :**

**الكتب :**

1-أحمد على إبراهيم، **المراجعة المتقدمة**، جامعة بنها، 2011-2012.

2-أحمد محمد نور وآخرون، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية-الإسكندرية، مصر، 2007ب.

3-أحمد نور وآخرون، **مراجعة الحسابات**، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 2007أ.

4-ألفين أرينز وجيمس لوبيك، **المراجعة مدخل متكامل**،ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، الجزء الأول، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002.

5-حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف قاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة، 2009.

6-سناء محمد بدران، **المراجعة المتقدمة**، الجزء الثاني، كلية التجارة –جامعة بنها، مصر، 2010.

7-السيد احمد السقا ومدثر طه أبو الخير، **مشاكل معاصرة في المراجعة**، المكتبة العربية، 2002.

8-عبد الفتاح محمد صحن وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

9-عبد الوهاب نصر شحاتة، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2005-2006.

10-كمال عبد السلام علي خالد المعتصم، **أصول علم المراجعة**، القاهرة، 2003.

11-محمد بوتين، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، 2003.

12-محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

**البحوث الجامعية :**

13-أرزاق أيوب محمد كرسوع، **مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة –فلسطين، 2008

14-الحسن محمود زعرب، **العوامل المؤثرة في استخدام العينة الإحصائية في عملية التدقيق**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010-2011.

15-حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ضل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، شهادة الماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2002-2003.

16- حليمة بن حامد، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل نضام الرقابة الداخلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.

17- سعودي حفيضة، **فعالية وأداء وضيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2014-2015.

18- شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر**، رسالة ماجستير،جامعة دمشق، سوريا، 2010-2011.

19- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمرجعة الخارجية**، مذكرة ماجستير في العلوم غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009-2010.

20- عمر شريفي، **التنظيم المهني للمراجعة**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف1، سطيف، 2013-2014.

21- لندة قداري، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، مذكرة ماستر غير مشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015.

22- نجيبة بن مسعود، **مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين النظام المعلومات المحاسبي**، شهادة ماستر، جامعة بسكرة، 2014-2015.

**المقالات :**

23-خالد عبد العزيز حافظ صالح، مسؤولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة، **مجلة الدراسات العليا**، جامعة النيلين، العدد 15.

24-عصام محمد السائح خرواط، إدارة المراجعة على أساس الخطر : نموذج مقترح، **مجلة الساتل**، جامعة الجبل الغربي ليبيا، 2012.

25-علي محمد موسى مصطفى ساسي فتوحة، التخصص القطاعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة، **المجلة الجامعة**، العدد الثامن عشر، المجلد الأول، 2011.

26-معاذ طاهر صالح المقطري، أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الرابع، 2011.

**المراجع باللغة الأجنبية :**

27-Elisabeth Godot et Autres**, les métiers de l'audit** , France,2008
28-Sayer, L.B, **Sayer's Internal Auditing**, Tenth Ed., I.I.A. Inc, N.Y., 1996
29-Powers Resoyces Corporation- Powers CIA Review – 2004
30-Willia Lizabeth**, Estimating the risks inherent and control risks** 2000.

**مواقع الانترنت :**

31- http://www.findpdfdoc.com
32-http://www.freetranslation.com
33- http://www.grammarchck.net
34- http://www.spellcheckplus.com
35- http://www.translation2.paralink.com

# الملاحق

## الملحق رقم 01 : استبيان الدراسة

**كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية**

**قسم العلوم التجارية**

**فرع محاسبة ومالية**

**التخصص: محاسبة وتدقيق**

**المستوى: الثانية ماستر**

**استبيان**

أخي الكريم/أختي الكريمة؛ السلام عليكم...

يمثل هذا الاستبيان جزءا من الدراسة التي سنقوم بها لإعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان (**دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية** ) حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آراء المراجعين الداخلين والمحاسبين وأعضاء مجلس الإدارة ، لمعرفة دور المراجعة الداخلية ومدى فعاليتها في التقليل من مخاطر المراجعة الخارجية ، ونظرا لخبرتكم العملية والعلمية في هذا المجال، فإنه يشرفني أن نطلب من سيادتكم المساعدة في تحقيق أهداف هذا البحث، والتي تتمثل إلى دراسة وتحليل آراء مديري وموظفي إدارة المراجعة الداخلية في مؤسستكم حول هذا الموضوع، وتزويدنا بالمعلومات اللازمة.

وفي الأخير نؤكد لكم أن إجابتكم ستكون محل اهتمامنا ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لكم

الباحثة : ص. صفية

Saddouki.sa@gmail.com

**الجزء الأول : معلومات عامة :**

**يرجى وضع علامة (×) في الخانة المناسبة :**

**1-العمر :**

**اقل من 30 سنة** ☐

**من 30 إلى أقل من 40 سنة** ☐

**من 40 إلى أقل من50 سنة** ☐

**50 سنة فأكثر** ☐

**2-المستوى العلمي :**

**ثانوي فأقل** ☐ **جامعي** ☐ **دراسات عليا** ☐

**3-الوظيفة :**

**-مراجع داخلي** ☐ **-محاسب** ☐ **-مدير** ☐ **-غير ذلك اذكرها** .....

**4-مستوى الخبرة :**

**أقل من 5 سنوات** ☐ **من 5 إلى أقل من 10 سنوات** ☐ **من10 إلى أقل من 15 سنة** ☐

**15 سنة فأكثر** ☐

**الجزء الثاني :**

**1-مخاطر المراجعة الخارجية**

| الرقم | البيان | غير موافق | محايد | موافق |
|---|---|---|---|---|
| 01 | ترتبط المخاطر المتعلقة بالحسابات بطبيعة المؤسسة وبيئتها | | | |
| 02 | من بين العوامل المتسببة في وجود المخاطر المتعلقة بالحسابات الاختلاسات و التلاعبات | | | |
| 03 | تنشأ مخاطر المراجعة (المخاطر الملازمة) عن خصوصية بعض الحسابات | | | |
| 04 | عدم وجود مصلحة المراجعة الداخلية يمكن أن يتسبب في وجود مخاطر عن عملية المراجعة | | | |
| 05 | تنشأ المخاطر المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية عن عدم تمكن هذا الأخير من كشف مختلف الأخطاء (ضعف الرقابة) | | | |
| 06 | ضعف نظام الرقابة الداخلية وعدم كفاءته يساهم في وجود مخاطر متعلقة بالرقابة الداخلية في المؤسسة | | | |
| 07 | من بين العوامل المتسببة في وجود المخاطر الناتجة عن نظام الرقابة الداخلي هي الأخطاء البشرية | | | |
| 08 | تنشأ المخاطر الجوهرية في القوائم المالية عن فشل المراجع الداخلي في اكتشاف مختلف الأخطاء والتحريفات | | | |
| 09 | تتعلق مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية بفعالية المراجعة الداخلية وتطبيق المراجع الداخلي لها | | | |

**2-مساهمة المراجعة الداخلية في تقليل المخاطر الملازمة (مخاطر متعلقة بالحسابات)**

| الرقم | البيان | غير موافق | محايد | موافق |
|---|---|---|---|---|
| 01 | يساهم تقييم جودة نظام المعلومات المحاسبي من طرف المراجع الداخلي في المؤسسة إلى التقليل من المخاطر المتعلقة بالحسابات | | | |
| 02 | التأكد بأن المعلومات المحاسبية يتم إعدادها والإفصاح عنها طبقا للنظام المحاسبي المالي من طرف المراجع الداخلي يقلل من المخاطر المتعلقة بالحسابات | | | |
| 03 | على المراجع الداخلي أن يكون على دراية بخصائص العمليات وطبيعة نشاط المؤسسة وذلك للتقليل من المخاطر المتعلقة بالتسجيل المحاسبي | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 04 | يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من صدق المعلومات المالية والتشغيلية بإلزام المحاسب على توفير مستندات الثبوتية | | | | |
| 05 | على المراجع الداخلي مراعاة بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب للتقليل من المخاطر المتعلقة بالحسابات( المخاطر الملازمة) | | | | |
| 06 | وجود خلل في البرنامج المستخدم في تطبيق النظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى ظهور المخاطر المتعلقة بأرصدة الحسابات | | | | |

**3-مساهمة المراجعة الداخلية في التقليل من مخاطر الرقابة**

| الرقم | البيان | غير موافق | محايد | موافق |
|---|---|---|---|---|
| 01 | يولي المراجع الداخلي أهمية بالغة لتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة | | | |
| 02 | على المراجع الداخلي الحصول على الفهم الكافي لهيكل الرقابة الداخلية مما يساهم في تقليل مخاطر الرقابة الداخلية | | | |
| 03 | يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من مدى وجود الأصول داخل المؤسسة وحمايتها | | | |
| 04 | فحص الحسابات والتحقق من القيود وكشف الأخطاء يقلل من مخاطر الرقابة | | | |
| 05 | على المراجع الداخلي الإبلاغ عن مختلف الانحرافات والأخطاء في نظام الرقابة الداخلي وتقديم اقتراحات للإدارة | | | |

**4-مساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الاكتشاف (مخاطر الأخطاء الجوهرية)**

| الرقم | البيان | غير موافق | محايد | موافق |
|---|---|---|---|---|
| 01 | وضع إجراءات مراجعة سليمة يساهم في التقليل من الأخطاء الجوهرية | | | |
| 02 | على المراجع الداخلي أن يكون على دراية بمخاطر المراجعة بما في ذلك مخاطر الأخطاء الجوهرية ومصادرها | | | |
| 03 | يجب أن يتوفر في قسم المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والتدريب اللازم لتنفيذ مسئوليات المراجعة الداخلية ومنه تقليل من الأخطاء | | | |
| 04 | التخطيط الملائم لإجراءات المراجعة عند تطبيقها من طرف المراجع الداخلي للتقليل من مخاطر الأخطاء الجوهرية | | | |
| 05 | على المراجع الداخلي الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة للتقليل من | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | **الأخطاء الجوهرية** | | | | |
| **06** | **يجب على المراجع الداخلي أن يكون على دراية بالأساليب الإحصائية والنماذج الرياضية واستخدامها في عملية المراجعة** | | | | |
| **07** | **يقوم المراجع الداخلي باختيار حجم عينة مناسبة للتقليل من الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية** | | | | |

**قائمة الأساتذة المحكمين :**

| **اسم الأستاذ المحكم** | **الدرجة العلمية** |
|---|---|
| عبد الله مايو | أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح–ورقلة |
| الحاج عرابة | أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح–ورقلة |
| بدر الزمان خمقاني | أستاذ مساعد بجامعة قاصدي مرباح–ورقلة |
| محمد كويسي | أستاذ مساعد بجامعة قاصدي مرباح–ورقلة |
| محمد البشير غوالي | أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح –ورقلة |

## الملحق رقم (02) : نتائج اختبار ألفا كرونباخ

**Statistiques de fiabilité**

| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
|---|---|
| ,881 | 27 |

## الملحق رقم 03 : أفراد العينة حسب متغير العمر

**العمر**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | اقل من30 سنة | 11 | 24,4 | 24,4 | 24,4 |
| | من 30 الى اقل من 40 سنة | 20 | 44,4 | 44,4 | 68,9 |
| | من 40 الى اقل من 50 سنة | 11 | 24,4 | 24,4 | 93,3 |
| | سنة فاكثر50 | 3 | 6,7 | 6,7 | 100,0 |
| | Total | 45 | 100,0 | 100,0 | |

## الملحق رقم 04 : أفراد العينة حسب متغير المستوى العلمي

**المستوى العلمي**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ثانوي فاقل | 11 | 24,4 | 24,4 | 24,4 |
| | جامعي | 29 | 64,4 | 64,4 | 88,9 |
| | دراسات عليا | 5 | 11,1 | 11,1 | 100,0 |
| | Total | 45 | 100,0 | 100,0 | |

## الملحق رقم 05 : أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

**الوضيفة**

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | مراجع داخلي | 2 | 4,4 | 4,4 | 4,4 |
| | محاسب | 18 | 40,0 | 40,0 | 44,4 |
| | مدير | 3 | 6,7 | 6,7 | 51,1 |
| | غير ذلك | 22 | 48,9 | 48,9 | 100,0 |
| | Total | 45 | 100,0 | 100,0 | |

## الملحق رقم 06 : أفراد العينة حسب متغير الخبرة

مستوى الخبرة

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | اقل من 5 سنوات | 10 | 22,2 | 22,2 | 22,2 |
| | من 5 الى اقل من 10 سنوات | 15 | 33,3 | 33,3 | 55,6 |
| | من 10 الى اقل من 15 سنة | 8 | 17,8 | 17,8 | 73,3 |
| | من 15 سنة فاكثر | 12 | 26,7 | 26,7 | 100,0 |
| | Total | 45 | 100,0 | 100,0 | |

## الملحق رقم 07 : الجداول التكرارية لمحاور الاستبيان

### الجداول التكرارية للمحور الأول :

ترتبط المخاطر المتعلقة بالحسابات بطبيعة المؤسسة وبيئتها

| | | Effectifs | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | غير موافق | 5 | 11,1 | 11,1 | 11,1 |
| | محايد | 7 | 15,6 | 15,6 | 26,7 |
| | موافق | 33 | 73,3 | 73,3 | 100,0 |
| | Total | 45 | 100,0 | 100,0 | |

ملاحظة : نفس الشيء بالنسبة للعبارات الأخرى للاستبيان

### المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول :

**Statistiques descriptives**

| | N | Moyenne | Ecart type |
|---|---|---|---|
| ترتبط المخاطر المتعلقة بالحسابات بطبيعة المؤسسة وبيئتها | 45 | 2,6222 | ,68387 |
| من بين العوامل المتسببة في وجود المخاطر المتعلقة بالحسابات الاختلاسات والتلاعبات | 45 | 2,6444 | ,67942 |
| تنشأ مخاطر المراجعة) المخاطر الملازمة (عن خصوصية بعض الحسابات | 45 | 2,4667 | ,66058 |
| عدم وجود مصلحة المراجعة الداخلية يمكن أن يتسبب في وجود مخاطر عن عملية المراجعة | 45 | 2,6889 | ,63325 |
| تنشأ المخاطر المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية عن عدم تمكن هذا الأخير من كشف مختلف الأخطاء) ضعف الرقابة( | 45 | 2,6000 | ,68755 |
| ضعف نظام الرقابة الداخلية وعدم كفاءته يساهم في وجود مخاطر متعلقة بالرقابة الداخلية في المؤسسة | 45 | 2,8222 | ,53466 |
| من بين العوامل المتسببة في وجود المخاطر الناتجة عن نظام الرقابة الداخلي هي الأخطاء البشرية | 45 | 2,5778 | ,69048 |
| تنشأ المخاطر الجوهرية في القوائم المالية عن فشل المراجع الداخلي في اكتشاف مختلف الأخطاء والتحريفات | 45 | 2,4667 | ,69413 |
| تتعلق مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية بفعالية المراجعة الداخلية وتطبيق المراجع الداخلي لها | 45 | 2,3556 | ,67942 |
| N valide (listwise) | 45 | | |

ملاحظة : نفس الشيء بالنسبة للمحاور الأخرى للاستبيان

**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحاور الثلاثة**

**Statistiques descriptives**

| | N | Moyenne | Ecart type |
|---|---|---|---|
| مخاطر المراجعة الحارجية والعوامل المتسببة فيها | 45 | 2,5827 | ,40212 |
| مساهمة المراجعة الداخلية في تقليل المخاطر الملازمة | 45 | 2,6778 | ,33785 |
| مساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الرقابة | 45 | 2,7289 | ,33886 |
| مساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الاكتشاف | 45 | 2,6603 | ,32418 |
| N valide (listwise) | 45 | | |

**الملحق رقم 08 : العلاقة الارتباطية بين المحور الأول والمحاور الأخرى (معامل سبيرمان)**

**1-العلاقة الارتباطية بين المحور الأول والمحور الثاني**

**Corrélations**

| | | | مخاطر المراجعة الحارجية والعوامل المتسببة فيها | مساهمة المراجعة الداخلية في تقليل المخاطر الملازمة |
|---|---|---|---|---|
| Rho de Spearman | مخاطر المراجعة الحارجية والعوامل المتسببة فيها | Coefficient de corrélation | 1,000 | ,502** |
| | | Sig. (bilatérale) | . | ,000 |
| | | N | 45 | 45 |
| | مساهمة المراجعة الداخلية في تقليل المخاطر الملازمة | Coefficient de corrélation | ,502** | 1,000 |
| | | Sig. (bilatérale) | ,000 | . |
| | | N | 45 | 45 |

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

**2-العلاقة الارتباطية بين المحور الأول والمحور الثالث**

**Corrélations**

| | | | مخاطر المراجعة الحارجية والعوامل المتسببة فيها | مساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الرقابة |
|---|---|---|---|---|
| Rho de Spearman | مخاطر المراجعة الحارجية والعوامل المتسببة فيها | Coefficient de corrélation | 1,000 | ,518** |
| | | Sig. (bilatérale) | . | ,000 |
| | | N | 45 | 45 |
| | مساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الرقابة | Coefficient de corrélation | ,518** | 1,000 |
| | | Sig. (bilatérale) | ,000 | . |
| | | N | 45 | 45 |

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

## 3-العلاقة الارتباطية بين المحور الأول والمحور الثالث

**Corrélations**

| | | | مخاطر المراجعة الحارجية والعوامل المتسببة فيها | مساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الاكتشاف |
|---|---|---|---|---|
| Rho de Spearman | مخاطر المراجعة الحارجية والعوامل المتسببة فيها | Coefficient de corrélation | 1,000 | ,526** |
| | | Sig. (bilatérale) | . | ,000 |
| | | N | 45 | 45 |
| | مساهمة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الاكتشاف | Coefficient de corrélation | ,526** | 1,000 |
| | | Sig. (bilatérale) | ,000 | . |
| | | N | 45 | 45 |

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

# الفهرس

**الفهرس :**


| البيان | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | - |
| الشكر | - |
| ملخص الدراسة | V |
| قائمة المحتويات | VI |
| قائمة الجداول | VII |
| قائمة الأشكال | VIII |
| قائمة الملاحق | IX |
| قائمة الرموز والاختصارات | X |
| مقدمة | ب |
| **الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للمراجعة والمخاطر المتعلقة بها** | |
| تمهيد | 2 |
| **المبحث الأول : الإطار النظري للمراجعة والمخاطر الناتجة عنها** | 03 |
| المطلب الأول : ماهية المراجعة الخارجية | 03 |
| الفرع الأول : مفهوم وخصائص المراجعة الخارجية | 03 |
| أولا : تعريف المراجعة الخارجية | 03 |
| ثانيا : خصائص المراجعة الخارجية | 04 |
| الفرع الثاني : أهداف ومنهجية تنفيذ المراجعة الخارجية | 04 |
| المطلب الثاني : ماهية المراجعة الداخلية | 06 |
| الفرع الأول : مفهوم وأنواع المراجعة الداخلية | 06 |
| أولا : مفهوم المراجعة الداخلية | 06 |
| ثانيا : أنواع المراجعة الداخلية | 06 |
| الفرع الثاني : أهمية وأهداف المراجعة الداخلية | 08 |
| الفرع الثالث :معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية | 09 |
| أولا : معايير الصفات | 10 |
| ثانيا : معايير الأداء | 11 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث : أوجه الاختلاف والشبه بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية | **13** |
| أولا : أوجه الاختلاف | **13** |
| ثانيا : أوجه الشبه | **14** |
| ثالثا : العلاقة التكاملية بين المراجعة االداخلية والخارجية | **14** |
| المطلب الرابع : المراجعة الداخلية في ضل وجود مخاطر المراجعة الخارجية | **15** |
| الفرع الأول : مخاطر المراجعة والأهمية النسبية | **14** |
| الفرع الثاني : مخاطر المراجعة على مستوى عملية المراجعة | **16** |
| أولا : أنواع مخاطر المراجعة | **16** |
| ثانيا : علاقة أنواع مخاطر المراجعة مع بعضها البعض | **19** |
| الفرع الثالث : تقدير مخاطر المراجعة الخارجية | **19** |
| أولا : نموذج مخاطر المراجعة | **19** |
| ثانيا : تقدير مخاطر المراجعة | **20** |
| **المبحث الثاني : الدراسات السابقة** | **21** |
| المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة | **21** |
| المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسات السابقة | **22** |
| الفرع الأول : نقد الدراسات السابقة | **22** |
| الفرع الثاني : مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة | **23** |
| خلاصة الفصل | **24** |
| **الفصل الثاني : دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية بالجنوب الشرقي الجزائري** | |
| تمهيد | **25** |
| **المبحث الأول : إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة** | **26** |
| المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة | **26** |
| الفرع الأول : مجتمع الدراسة | **26** |
| الفرع الثاني : متغيرات الدراسة | **26** |
| المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة | **27** |
| الفرع الأول : أدوات جمع البيانات | **27** |
| أولا : أداة جمع البيانات | **27** |

| | |
|---|---|
| ثانيا : محتوى الاستبيان | **27** |
| ثالثا : تحكيم الاستبيان | **28** |
| رابعا : اختبار ثبات الاستبيان | **29** |
| الفرع الثاني : الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة | **29** |
| أولا : توزيع الاستبيان | **29** |
| الفرع الثالث : البرامج المستخدمة في معالجة البيانات | **30** |
| **المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية، تفسيرها ومناقشتها** | **31** |
| المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها | **31** |
| الفرع الأول : عرض النتائج المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية | **31** |
| أولا : توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر | **31** |
| ثانيا : توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي | **32** |
| ثالثا : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الممارسة | **33** |
| رابعا : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية | **34** |
| الفرع الثاني : عرض وتحليل نتائج اختبار الفرضيات | **35** |
| أولا : الفرضية الأولى | **35** |
| ثانيا : الفرضية الجزئية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية | **37** |
| ثالثا : الفرضية الجزئية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية | **39** |
| رابعا : الفرضية الجزئية الثالثة للفرضية الرئيسية الثانية | **40** |
| خامسا : اختبار وتحليل الفرضية الخامسة | **43** |
| المطلب الثاني : مناقشة النتائج ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة | **44** |
| الفرع الأول : مناقشة نتائج الدراسة | **44** |
| الفرع الثاني : مقارنة نتائج الدراسة الحالية بالدراسات السابقة | **45** |
| خلاصة الفصل | **47** |
| الخاتمة | **49** |
| المراجع | **53** |
| الملاحق | **57** |
| الفهرس | **67** |